دولة الكويت

الخطة الانمائية
متوسطة الاجل للسنوات
2014/2013 - 2011/2010

الأمانة العامة للمجلس
الأعلى للتخطيط والتنمية

فبراير 2010

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الكويت

الخطة الإنمائية متوسطة الأجل
للسنوات 2014/2013-2011/2010

الأمانـــة العـامـــة للمجلـــس

الأعلـــى للتخطيـــط والتنميـــة

فبراير 2010

المحتويات

الجزء الأول: الرؤية والأهداف

رؤيـــــة الدولـــة "الكويت 2035" 13
الأهداف الاستراتيجية للتنمية حتى عام 2035 14
الهدف الأول: زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى معيشة المواطن 14
الهدف الثاني: القطاع الخاص يقود التنمية وفق آليات محفزة 14
الهدف الثالث: دعم التنمية البشرية والمجتمعية 15
الهدف الرابع: تطوير السياسات السكانية لدعم التنمية 16
الهدف الخامس: الإدارة الحكومية الفعالة 16
الهدف السادس: تعزيز الهوية الاسلامية والعربية 16

الجزء الثاني: الوضع التنموي الراهن

أولا: التنمية الاقتصادية 19
(1) النمو الاقتصادي 19
(2) تداعيات الأزمة المالية العالمية 20
(3) دور القطاع الخاص 21
(4) التضخم 21
(5) تنويع القاعدة الإنتاجية 22
(6) البنية التحتية 24
(7) المالية العامة 24
ثانيا: التنمية البشرية والمجتمعية 26
(1) التركيبة السكانية وسوق العمل 26
(2) التعليم والتدريب 28
(3) الصحة 31
(4) البيئة 33
(5) التنمية والرعاية الاجتماعية 33
(6) الرعاية السكنية 35
ثالثا: الإدارة العامة والتخطيط والمعلومات 36
(1) الإدارة الحكومية 36
(2) نشاط التخطيط 36
(3) مجتمع المعلومات 36

الجزء الثالث: سياسات خطة التنمية

أولا: السياسات الاقتصادية 40
(1) سياسات النمو الاقتصادي 40
(2) سياسات معالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية 41
(3) سياسات دعم وتوسيع دور القطاع الخاص 41
(4) سياسات تنويع القاعدة الإنتاجية 44
(5) سياسات تطوير البنية التحتية 49
(6) سياسات المالية العامة 51

المحتويات

ثانيا: سياسات التنمية البشرية والمجتمعية 53
(1) سياسات التركيبة السكانية 53
(2) سياسات سوق العمل والتشغيل 53
(3) سياسات التعليم العام 56
(4) سياسات التعليم العالي 57
(5) سياسات البحث العلمي 59
(6) سياسات الشؤون الصحية 61
(7) سياسات البيئة الطبيعية 63
(8) سياسات الرعاية والتنمية الاجتماعية 64
(9) سياسات شؤون المرأة والشباب 66
(10) سياسات شؤون الفكر والفن والثقافة 67
(11) سياسات الرعاية السكنية 68
ثالثا: سياسات الإدارة العامة والتخطيط والمعلومات 69
(1) سياسات الإدارة الحكومية والشفافية والمساءلة 69
(2) سياسات التخطيط والإحصاء 70
(3) سياسات مجتمع المعلومات 71

الجزء الرابع: مستهدفات خطة التنمية

أولا: المستهدفات الكمية للخطة 75
ثانياً: المتطلبات التشريعية للخطة 79
ثالثاً: المتطلبات المؤسسية للخطة 81
البرامج والمشاريع التنفيذية والإنشائية 83
متطلبات وإجراءات المتابعة والتقييم 84

فهرس الجداول

جدول (1): تطور عدد السكان في الدولة وتركيبته (2000-2008) 26
جدول (2): بعض مؤشرات التعليم العام بين عامي 2005- 2007 29
جدول (3): بعض مؤشرات التعليم العالي عامي 2007/2006 30
جدول (4): بعض المؤشرات الصحية الأساسية في دولة الكويت 32
جدول (5): بعض مؤشرات التنمية والرعاية الاجتماعية عام 2007 34
جدول (6): الأهداف الكمية لخطة التنمية في القطاعين العام والخاص 75
جدول (7):الأهداف الكمية لخطة التنمية في القطاع النفطي وغير النفطي 76
جدول (8): الأهداف الكمية لخطة التنمية 2011/2010- 2014/2013 للنمو في الإنفاق الحكومي 76
جدول (9): الأهداف الكمية للتحول في مشاركة القطاع الخاص حسب الأنشطة الاقتصادية 77
جدول (10): الأهداف الكمية لبعض مؤشرات التنمية البشرية والمجتمعية 78
جدول (11): الأهداف الكمية للرعاية السكنية خلال سنوات خطة التنمية 79

لمحات مضيئة

"التخطيط والتنمية هما ضرورة حياة وأساس بناء وضمان مستقبل أبنائنا وأحفادنا وأجيالنا القادمة، وإن ما نتطلع إليه من تخطيط وتنمية لا بد أن يكون محورهما الإنسان الكويتي، وهدفهما خيره وسعادته، وأدوات تحقيقهما عمله وجهده ونشاطه وعلمه ومبادراته مع تسامحه وانفتاحه".

"والحكومة مطالبة بإعداد خطة تنموية شاملة، مؤسسة على دراسة موضوعية، لاحتياجاتنا وتطلعاتنا ومعطياتنا، بحيث تكون المرجعية الأولى في إعداد برنامج عمل الحكومة شاملاً لقضايانا وأولوياتنا، متسماً بالشفافية والقابلية للتنفيذ، وفق آليات متقدمة في المتابعة والتقييم، بما يجسد تكامل الطاقات والإمكانات في تحقيق الغايات المنشودة".

"إن ثروة الكويت الحقيقية في أبنائها، وهي ثروة لا تعادلها أي ثروة، فهم عماد المستقبل وأمل الوطن، وعلى سواعدهم تبنى الإنجازات وتحقق الطموحات".

"إن التعاون الذي ننشده هو التعاون الذي يقوم على الحوار الديمقراطي، والنقد البناء، وحسن الظن، وصدق القول، والعمل لبلوغ الرأي الأصوب والغاية المثلى لمصلحة هذا الوطن في الحاضر والمستقبل، وهو لا يعني عدم وجود اختلاف في الرأي، ولكن اختلاف المجتهدين في البحث عن الحقيقة تتعدد فيه الاجتهادات وتتباين فيه المواقف بحوار يتسم بالموضوعية والتجرد، يترفع عن النوازع الشخصية والمصالح الفردية، ويغلب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، فترسخ به ومن خلاله ثقة المواطن في النظام الدستوري الذي ارتضيناه منهج حكم وأسلوب حياة، ونكون فيه شركاء في تحمل المسئولية الوطنية".

"لن نسمح لكائن ما كان وتحت أي ذريعة أو مبرر، أن يمس المصلحة الوطنية في أي من مكامنها الأمنية، أو السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، لتبقى الكويت مُحَصنَةً ضد أي فوضى أو فتنة أو خراب".

مقتطفات من خطابات

صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح "حفظه الله"

التخطيط، آفاق التطوير ومنهج العمل

لعله من حسن الطالع، وما يدعو للتفاؤل أن يأتي إعداد خطة التنمية 2011/2010 – 2014/2013، ونحن على أعتاب مرحلة جديدة واعدة بمشيئة الله من مراحل العمل الوطني، وبعد انعقاد الدور الأول من الفصل التشريعي الثالث عشر لمجلس الأمة بتشكيله الجديد، اثر انتخابات نيابية حرة نزيهة.

والحكومة إذ تتقدم بخطة التنمية الجديدة إنما توفي بالتزام قانوني عليها وفقاً لأحكام القانون رقم 60 لسنة 1986، فإن هذه الخطة تحظي كذلك بأهمية بالغة، نظراً لما يواكبها من التحولات والتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، التي تستوجب ضرورة ترسمّ ملامح خطة تنموية طموحة واضحة المعالم واقعية الأهداف عملية المنهج، تعكس إدراكاً واعياً بالمتاح من الإمكانات، وتوظيفاً صحيحاً لها، بواقعية ومرونة تسمح ببناء ثقة متزايدة بالأداء الحكومي وتحقيق المراد من الأهداف، حيث تعمل هذه الخطة على ترسيخ النهج التخطيطي كأسلوب فاعل لإدارة التنمية وتوجيه كافة الموارد الوطنية نحو الغايات والأهداف المرجوة.

وقد حرصت الحكومة من خلال هذه الخطة التنموية على السعي إلى ترجمة رغبة صاحب السمو الأمير بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري من خلال آليات ممنهجة تقوم على رؤية مستقبلية للدولة وفق أهداف إستراتيجية للتنمية طويلة الأجل حتى عام 2035 بمشاركة الأطراف الفاعلة في المجتمع الكويتي.

هذا وقد مثلت وثيقة الرؤية المستقبلية والأهداف الإستراتيجية للتنمية منطلقا مرجعياً لمنظومة متكاملة ومترابطة من الوثائق التنموية، ومن بينها وثيقة خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة، وترسم تلك المنظومة مسارات التنمية على الأجل الطويل من جهة إلى جانب الآليات والوسائل والمشروعات التي تكفل تحقيق الأهداف التنموية على الأجلين المتوسط والقصير من جهة أخرى، مع توفير نظم متكاملة لمتابعة وتقييم الإنجاز وتصحيح المسيرة.

وستعمل الحكومة على تهيئة البيئة المناسبة لتنفيذ كافة السياسات التي وردت بخطة التنمية 2014/2013-2011/2010، بدءاً برسم أطر الرؤية الإستراتيجية طويلة المدى

وتحديد مجموعة الأهداف التي تقود العمل التخطيطي فيما يجسد هذه الرؤية على نحو يكفل تجاوز سلبيات التجارب السابقة ويضمن حسن التنفيذ، ويحقق المنشود من الغايات الوطنية في تجسيد التنمية المستدامة على مختلف الأصعدة وكافة المجالات.

وعلى الجانب الأخر فلعلنا نتفق جميعاً على أن نجاح تنفيذ خطة التنمية، ليس رهناً بدعم الحكومة وحدها لها ورصد وتوفير كل طاقاتها لنجاحها، ولكنه مرهون أيضاً بالضرورة وبذات القدر بالمشاركة الفاعلة والتعاون الوثيق وتضافر الجهود مع كافة أطياف وفئات المجتمع وفي مقدمتها مجلس الأمة الذي يوفر بمساندته ودعمه ومؤازرته، قوة دفع إيجابية نحو إنجاز الخطة، ويكرّس قواه الرقابية والتشريعية في إزالة أية عقبات تشريعية قد تعترض سبل التنفيذ، بما يصب نهايةً في خدمة الصالح العام، وهو ما يصبو إليه الجميع.

نسأل الله تعالى أن تكون خطة التنمية الجديدة 2014/2013-2011/2010 فاتحة خير لعهد جديد من العمل الوطني، ينطلق برؤية مستقبلية واعدة بخطى علمية وعملية مدروسة تتضافر فيها الجهود وتجتمع عليها السواعد بما يحقق الرفاهية لأبناء الكويت تحت قيادة حضرة صاحب السمو الأمير وسمو ولي عهده حفظهما الله ورعاهما.

الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء الكويتي

تمهيد

تأتي خطة التنمية الجديدة في مرحلة هامة من مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دولة الكويت وفي إطار العديد من التطورات الإقليمية والعالمية، ومن أبرزها الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على أوضاع التنمية في الدولة.

وقد تم بناء مقترح الإطار العام لخطة التنمية 2014/2013-2011/2010 الجديدة في ضوء رؤية للدولة ومجموعة من الأهداف الإستراتيجية المأمولة في الأجل الطويل. وتهدف أساساً إلى تحفيز جهود وإمكانات الدولة للاستعداد لمواجهة التحديات المختلفة التي تواجه مسيرة التنمية خلال السنوات القادمة في ثلاثة مجالات أساسية تشمل: المجال الاقتصادي ومجال التنمية البشرية والمجتمعية، ثم مجال الإدارة العامة والتخطيط والمعلومات.

ومن الجدير بالذكر أن وثيقة مقترح الإطار العام لخطة التنمية 2011/2010-2014/2013 قد تبنت منهج التخطيط التأشيري الذي حدد مجموعة من الأهداف الكمية المراد تحقيقها خلال السنوات القادمة وعلى الأخص الناتج المحلي الإجمالي، نمط الاستهلاك، معدل الاستثمار، الزيادة المستهدفة في فرص العمل، ومستهدفات أخرى في مجال التنمية البشرية والمجتمعية. كما تتضمن الوثيقة حزم من السياسات العامة التي تتعامل بصورة مباشرة مع التحديات التنموية التي تواجه الدولة وهى التحديات التي تم تشخيصها وتقييمها من جانب الفريق الفني بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالتعاون مع لجان المجلس الأعلى المتخصصة. كما تتضمن السياسات العامة مداخل وآليات متنوعة لتحقيق مستهدفات تنموية في مجالات هامة مثل: توسيع دور القطاع الخاص في التنمية، تعزيز مقومات التحول إلى مركز مالي وتجارى، التركيبة السكانية المتوازنة، تطوير التعليم وتحسين الخدمات الصحية وتطوير شبكة الأمان الاجتماعي. بالإضافة إلى تطوير الإدارة الحكومية وتفعيل دور التخطيط وبناء مجتمع المعلومات.

وتجدر الإشارة إلى أن نجاح إقرار وتطبيق خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 يعتمد بالدرجة الأولى على التعاون البناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما يعتمد على دعم أطراف المجتمع المختلفة لخطة التنمية التي تهدف إلى رخاء وتنمية الإنسان الكويتي والسعي نحو تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجارى إقليمي.

الشيخ / أحمد فهد الأحمد الجابر الصباح
نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية
ووزير الدولة لشئون التنمية
ووزير الدولة لشئون الإسكان

مقـدمـــــة

تحرص الحكومة على تفعيل النشاط التخطيطي في المجتمع لما له من دور محوري في الاستخدام الأمثل والتوزيع الأفضل للموارد المتاحة وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي ودعم تنافسية الدولة وجودة الحياة. وقد تجلى هذا الحرص في قيام **الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية** بإعداد رؤية الدولة والأهداف الإستراتيجية العامة للتنمية لتشكل منطلقات ومرجعيات تنموية أساسية لإعداد وثائق التنمية متوسطة الأجل، ومن بينها خطط التنمية وبرامج العمل الحكومية. وقد أقر المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية رؤية الدولة وتقارير لجانه بهذا الخصوص.

والجدير بالذكر أن لجان المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية شاركت بصورة فاعلة في تطوير وثيقة مقترح الإطار العام لخطة التنمية للسنوات (2010/2009-2014/2013) من خلال المناقشات والمراجعات والمقترحات البناءة. وبعد اعتماد تقارير لجانه المختلفة كلف المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية فريق فني متخصص من ثلاثة أعضاء يمثلون لجان المجلس - بالمشاركة مع الفرق الفنية للأمانة العامة - في تطوير وثيقة المقترح النهائي لوثيقة الخطة بصورته الحالية.

وفي هذا الخصوص تؤكد الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية على بعض الاعتبارات الهامة:

1) يأتي إعداد مقترح الإطار العام لخطة التنمية 2014/2013-2011/2010 تلبية لمتطلبات القانون رقم 60 لسنة 1986 في شأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والذي يشير في مادته السادسة إلى مسئولية جهاز التخطيط عن إعداد مشروع خطة التنمية في ضوء الاستراتيجيات والأهداف بعيدة المدى للتنمية.

2) يمتد الأفق الزمني لرؤية الدولة والأهداف الإستراتيجية للتنمية إلى عام 2035. وهو ما يعبر عن الطموحات التنموية على المدى الطويل (25 عاماً)، ويسعى المخطط لبلوغ تلك الطموحات طويلة الأجل من خلال إعداد وتنفيذ سلسلة خطط تنموية متتالية متوسطة الأجل.

3) يمثل مقترح الإطار العام لخطة التنمية الحالية الحلقة الأولى في سلسلة من الخطط متوسطة الأجل الساعية إلى تحقيق الرؤية والأهداف الإستراتيجية للتنمية.

ومن هذا المنطلق، تمثل خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 المقترحة إطارا عمليا وأداة هامة لتهيئة مختلف جوانب بيئة التنمية في الدولة وتطويرها بما يعزز مقومات انطلاق عملية التنمية على المدى الطويل.

وتتكامل الوثائق التنموية المقدمة من قبل الحكومة، حيث تعبر الخطة التنموية التوجه الاستراتيجي والأهداف طويلة الأمد وتحدد السياسات العامة، بينما يفصل برنامج عمل الحكومة المشاريع الأساسية للحكومة وفق المدى الزمني والتكلفة التقديرية في إطار الولاية الدستورية للحكومة ومدتها 4 سنوات من تاريخ تشكيلها.

الجزء الأول

الرؤية والأهداف

بسم الله الرحمن الرحيم

رؤيـــــة الدولـــة "الكويت 2035"

" تحول الكويت إلى مركز مالي وتجارى جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، ويُذكي فيه روح المنافسة، ويرفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، ويُرسخ القيم، ويحافظ على الهوية الاجتماعية، ويُحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، ويُوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة ".

تعبر صيغة رؤية الدولة حتى عام 2035 بصورتها أعلاه عن مجموعة من المعاني والطموحات والتطلعات الوطنية التي يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

1) استعادة الدور الريادي الإقليمي لدولة الكويت كمركز مالي وتجارى، سبق أن صنعه الأجداد بالعمل الدءوب والنشاط التجاري داخل الوطن وعبر الحدود. وهى تترجم رغبة أميرية سامية لسمو أمير البلاد حفظه الله.

2) إحياء الدور المحوري للقطاع الخاص الكويتي في قيادة التنمية، وهو الدور الذي سبق وأن حقق الريادة الكويتية التجارية في السابق ويؤمل أن يعيد تحقيقها على أسس حديثة.

3) إعادة بناء أدوار هامة ومختلفة للدولة وأجهزتها ومؤسساتها بما يوفر أسباب التمكين والدعم للعمل والإنتاج ويوفر البنية التحتية والتشريعات المناسبة وبيئة الأعمال المواتية والمحفزة للتنمية.

4) توفير الضوابط والمناخ لضمان التنمية البشرية الكلية والمتوازنة والهادفة إلى ترسيخ قيم المجتمع والحفاظ على هويته العربية والإسلامية وبناء المواطنة وتحقيق العدالة وسبل العيش الكريم.

5) تدعيم وترسيخ النظام الديمقراطي القائم على احترام الدستور والالتزام به والعمل على تنمية وتطوير العمل السياسي ضمانا للعدالة والمشاركة السياسية والحريات.

الأهداف الإستراتيجية للتنمية حتى عام 2035

تتمثل الأهداف الإستراتيجية للتنمية حتى عام 2035 في ستة أهداف على النحو التالي:

الهدف الأول: زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى معيشة المواطن

يرمي هذا الهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية بما يحقق زيادة دخل الفرد، مع استقرار المستوى العام للأسعار من أجل الحفاظ على القوة الشرائية ورفع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. ويعد تنويع القاعدة الإنتاجية انطلاقا من القطاعين المالي والتجاري والخدماتي - دون إهمال القطاعات الأخرى - مكونا رئيسيا لتنويع مصادر الدخل. ويتأتى ذلك عبر تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المالية وتنويع الأدوات الاستثمارية والمالية لقطاع سوق المال والعمل على تحول الكويت إلى مركز إقليمي للصناعة المالية التقليدية والإسلامية وتوفير البيئة المناسبة لإقامة قطاع تجاري ولوجستي وخدماتي قوي. ويقتضي ذلك تهيئة البنى التحتية والخدمات الداعمة للقطاعين المالي والتجاري والخدماتي. ويعد تطوير أداء القطاع النفطي وزيادة علاقاته التشابكية في الاقتصاد الوطني وتفعيل دور القطاع الصناعي - وخاصة الصناعات البتروكيماوية والتكنولوجية ذات القيمة المضافة المرتفعة - من المقومات الداعمة لعملية التنويع. كما يرمي هذا الهدف إلى إصلاح هيكلية الميزانية العامة وتطويرها بما يعزز تخفيض العجز غير النفطي وتحقيق الكفاءة في توزيع الموارد، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، والعدالة في توزيع الدخل القومي .

الهدف الثاني: القطاع الخاص يقود التنمية وفق آليات محفزة

يعكس هذا الهدف ريادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي باعتباره قاطرة النمو. كما يعبر عن سعي المخطط إلى تهيئة الظروف والبيئة المواتية والآليات المحفزة ليمارس هذا القطاع دوره المرتقب. ويتطلب ذلك تنويع هيكل الملكية في الأنشطة الاقتصادية بتقليص هيمنة القطاع العام تدريجيا وزيادة مساهمة القطاع

الخاص آخذين بعين الاعتبار العدالة الاجتماعية وتملك المواطنين للأنشطة الاقتصادية وتعزيز الدور الإنتاجي للطبقة الوسطى في دعم التنمية الاقتصادية. وكذلك تأكيد أهمية الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص ومنها التخصيص كركن أساسي من إستراتيجية الحكومة لدعم مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتحديد الأنشطة التي سيتم تخصيصها من خلال الخطط متوسطة الأجل عقب مرحلة تمهيدية لعملية التخصيص. إضافة إلى توفير احتياجات القطاع الخاص من الأراضي اللازمة للقيام بأنشطته، وتطوير الأطر التشريعية التجارية والاقتصادية وتشريعات العمل في القطاع الأهلي، بما يواكب التطورات والمعايير العالمية. كما يستدعي حصر وإزالة كافة المعوقات الإدارية والتنظيمية في بيئة الأعمال وتسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار أمام القطاع الخاص. واستكمال مشروعات البنية التحتية الأساسية مع تحقيق التكامل والتنسيق فيما بينها، وبما يضمن سهولة استخدامها من جانب المستثمرين. وإتاحة فرص تطوير أو إقامة بعض مشروعات البنية التحتية للقطاع الخاص. ودعم المشروعات والأعمال الصغيرة والمتوسطة والعمل على تحقيق التنوع في أنشطتها وتكاملها مع المشروعات الكبرى، بما يعزز من درجة التشابك القطاعي. وتوفير كافة أشكال الدعم اللازمة لها سواء التسويقية أو الإدارية أو الإجرائية أو التمويلية. فضلا عن تهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة. والاستفادة من خبرات وتقنيات الشركات العالمية بالمشاركة المباشرة مع الشركات المحلية وبما يعزز القدرة التنافسية للدولة.

الهدف الثالث: دعم التنمية البشرية والمجتمعية

تمثل التنمية البشرية والمجتمعية أولوية حاكمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية في دولة الكويت لارتباطها ببناء الإنسان الكويتي ومكوناته وهويته وولائه وانصهاره في بوتقة المجتمع الواحد. كما ترتبط التنمية البشرية والمجتمعية من جهة أخرى بالنظم والآليات التي تساهم في تحسين رفاهية الإنسان الكويتي وتوفير أسباب الحياة الكريمة له من خلال الخدمات الاجتماعية المختلفة. وفي هذا الخصوص تبرز أهمية تطوير منظومة التعليم والتدريب لدورها في تنمية الإنسان الكويتي وتوفير احتياجات سوق العمل، كما تبرز أهمية البحث العلمي الذي يساهم في تطوير كافة قطاعات التنمية. بالإضافة إلى أهمية تطوير الخدمات الصحية وتحسين كفاءتها بالمعايير الدولية، مع توفير نظم البيئة والاستدامة الفعالة في الدولة. كذلك تطوير نظم الرعاية والتنمية الاجتماعية مع التركيز على تمكين المرأة

ورعاية الشباب، وتطوير خدمات الرعاية السكنية ومجالات الثقافة والإعلام والشئون الدينية.

الهدف الرابع: تطوير السياسات السكانية لدعم التنمية

يرمي هذا الهدف بشكل أساسي إلى تنظيم النمو السكاني - بشقيه الكويتي وغير الكويتي - بما يحسن التركيبة السكانية لصالح المواطنين. كما يسعى إلى إحداث نقلة نوعية في تركيبة سوق العمل المحلي عبر الأساليب والمهارات المهنية الحديثة لتحسين قوة العمل في القطاعين العام والخاص. كما تتناول السياسات السكانية قضايا تطوير وتأهيل وتدريب قوة العمل الوطنية لدعم التنمية بالكوادر الوطنية المدربة، إلى جانب تحسين نوعية وإنتاجية العمالة الوافدة من خلال تطبيق آليات وتشريعات مختلفة. هذا بالإضافة إلى المحافظة على سمعة دولة الكويت في المجتمع الدولي كراعية لحقوق الإنسان وملتزمة بالمواثيق الدولية ذات الصلة.

الهدف الخامس: الإدارة الحكومية الفعالة

يعبر هذا الهدف عن سعي المخطط إلى تكريس وتعزيز آليات الإدارة الفعالة للتنمية وما يرتبط بها من تأكيد وغرس مفاهيم الشفافية والمساءلة والنزاهة في المجتمع والاقتصاد، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك. ويتطلب ذلك العمل على محاور متعددة تهتم بها خطة التنمية الحالية مثل: إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية مؤسسيا وتنظيميا وإلكترونيا بهدف تحسين الخدمات العامة وخدمات قطاع الأعمال وتخفيض حجم وأعباء الإدارة الحكومية وإعادة تشكيل أدوارها. كما يتطلب إعادة تفعيل وظيفة التخطيط بكافة مستوياته وآجاله الزمنية في المجتمع وأجهزة الدولة. وكذلك تحديث النشاط الإحصائي ونظام المعلومات المدنية لدعم التنمية وعمليات اتخاذ القرار في كافة المجالات. بالإضافة إلى توفير ودعم المقومات الأساسية لبناء مجتمع المعلومات في الدولة.

الهدف السادس: تعزيز الهوية الإسلامية والعربية

ويؤكد هذا الهدف على عن قوة تمسك المجتمع الكويتي بهويته الإسلامية وتوجهه العربي، وهو ما يتوافق مع ما جاء في المذكرة التفسيرية في المادة الثانية من دستور دولة الكويت.

الجزء الثاني

الوضع التنموي الراهن

الوضع التنموي الراهن

يتناول هذا الجزء أهم الأوضاع التنموية في الدولة وقت إعداد وثيقة مقترح الإطار العام للخطة التنموية 2014/2013-2011/2010 ، وهو الوضع الذي يحدد الأساس الذي تنطلق منه خطة التنمية هادفة إلى بلوغ الأهداف التنموية خلال فترة الخطة، ويرتكز تحليل الوضع الراهن على تحديد الإنجازات وفقاً لتحليل زمني للسنوات الخمس التي تسبق الخطة، كما نتعرف على المحددات والتحديات المطلوب التعامل معها وذلك في المحاور التالية: التنمية الاقتصادية، والتنمية البشرية والمجتمعية، والإدارة العامة والتخطيط والمعلومات.

أولا: التنمية الاقتصادية

(1) النمو الاقتصادي

تعكس معدلات النمو الاقتصادي مستوى الأداء في الاقتصاد المحلي. وفي هذا الخصوص تشير البيانات المتاحة إلى التفاوت الملحوظ في معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (سنة الأساس 2000)، حيث ارتفع المعدل من 3% عام 2002 إلى حوالي 10.6% عام 2005، قبل أن يسجل انخفاضا ليصل إلى حوالي 5.2% عام 2006 ثم إلى 4.4% عام 2007.

كما تبين النتائج القطاعية للاقتصاد الكويتي أن القطاعات النفطية (إنتاج النفط والغاز الطبيعي وصناعة المنتجات النفطية المكررة) أنها القطاعات الأكثر نموا خلال السنوات الأخيرة. فقد ارتفعت نسبة نمو تلك القطاعات من 32% عام 2003 إلى 35% عام 2005 ثم إلى حوالي 54.5% عام 2007. من جانب آخر، بلغ متوسط معدل النمو السنوي في القطاعات غير النفطية (16%) ويمثل ذلك أقل من نصف متوسط معدل نمو القطاعات النفطية (36.7%).

ويؤكد ما سبق الاعتماد الكبير للاقتصاد الكويتي على النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم هيمنة القطاعات النفطية على النشاط الاقتصادي. فقد اتسمت الفترة السابقة بارتفاع متواصل للأهمية النسبية للقيمة المضافة للقطاعات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي (من حوالي 42% عام 2002 إلى 54.5% عام 2007)، وفي المقابل تراجعت الأهمية النسبية المماثلة لمجموع القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

ويمثل الاعتماد الكبير على النفط في توجيه دفة النشاط الاقتصادي تحديا كبيرا تسعى خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 إلى التعامل معه خلال السنوات المقبلة من خلال بعض المستهدفات الكمية والسياسات العامة.

(2) تداعيات الأزمة المالية العالمية

نظرا للتشابك الكبير وانفتاح الاقتصاد الكويتي على العالم الخارجي، فقد تركت الأزمة المالية العالمية تأثيرات سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني نذكر أبرزها:

1) **الانخفاض في حصيلة إيرادات الصادرات** بفعل التراجع الحاد في أسعار النفط، حيث وصل سعر البرميل إلى 35 دولاراً في حين أن الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2009/2008 قد اعتمدت على أساس سعر متحفظ لبرميل النفط في حدود 50 دولار أمريكي.

2) **انهيار أسعار الأوراق المالية من أسهم وسندات**، بسبب تدنى قيمتها السوقية، والذي يعود لأسباب عدة منها الذعر في الأسواق المالية العالمية وتزايد البائعين والتخوف من تراجع قدرة الشركات على توليد العوائد. بالإضافة إلى زيادة حجم مديونيتها نسبة إلى قيمة أصولها ورؤوس أموالها، خاصة أن بعض الشركات قد دخلت في استثمارات خارجية متنوعة فضلا عن التشابك الكبير للملكيات والمصالح بين الشركات المحلية.

3) **تراجع عنصر الثقة في الأداء** لمعظم الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، والتشكيك في قدرتها على التعافي من آثار الأزمة، بالإضافة إلى ضعف معايير الإفصاح والشفافية في السوق، وكذلك ضعف أو غياب تطبيق ممارسات حوكمة الشركات التي ترفع من كفاءة بعض الشركات.

4) **التأثير السلبي على معدلات النمو القطاعية في الاقتصاد الوطني**، نظرا لنقص السيولة وتردد القطاع المصرفي في توفير القروض للمشروعات الجديدة، وتوقف عملية تطوير وتوسعة المشروعات القائمة.

5) **انخفاض قيمة ودائع المصارف المحلية بالعملات الأجنبية في الخارج**، والتي تحتفظ بها هذه المصارف عادة لأغراض تسوية معاملات التحويلات والاعتماد المستندية، وذلك بسبب تزايد المسحوبات بالعملة الأجنبية.

في ضوء ذلك، تهتم خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 بوضع مجموعة من السياسات وتفعيل أدوار الميزانية العامة للدولة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، ومعالجة التداعيات السلبية لهذه الأزمة على الاقتصاد الوطني.

(3) دور القطاع الخاص

هناك عدد من المؤشرات الهامة التي تشير إلى أن دور القطاع الخاص في التنمية لا يزال دون المستوى المأمول، ومنها ما يلي:

1. **انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية**، والذي يعبر عنه تراجع مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي من 37% عام 2002 إلى 32% عام 2007، وبمتوسط تراجع سنوي قدره 2.7% خلال الفترة 2002-2007.
2. **تركز نشاط القطاع الخاص في ثلاثة قطاعات فقط وبنسبة 47% من إجمالي الناتج**، وهي: قطاع التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، وقطاع النقل والمواصلات والاتصالات، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق. في المقابل انخفضت مساهمته في الصناعات التحويلية التي لا تمثل سوى 9% من ناتج القطاع الخاص.
3. **ضعف نصيب القطاع الخاص من إجمالي الاستثمارات**، والذي وصل إلى نحو 44% كمتوسط خلال الفترة 2002-2007 (40% عام 2002 و 42% عام 2007). وتتركز استثمارات القطاع الخاص (بنسبة 80%) في قطاعين أساسين: الأول قطاع التمويل والتأمين، والثاني قطاع النقل والمواصلات والاتصالات.

في مواجهة الحقائق السابقة حول دور القطاع الخاص في التنمية، تتبنى خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 الحالية سياسات متعددة لتطوير وتوسيع دور القطاع الخاص في التنمية وتوسيع مشاركة المواطنين في الحياة الاقتصادية من خلال تملك المواطنين للأنشطة الاقتصادية وتعزيز الدور الإنتاجي للطبقة الوسطى في دعم التنمية الاقتصادية. وكذلك تأكيد أهمية الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص ومنها التخصيص كركن أساسي من إستراتيجية الحكومة لدعم مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والعديد من المحفزات الأخرى.

(4) التضخم

تمكن الاقتصاد الكويتي خلال الفترة 2002-2007 من الاستمرار في المحافظة على معدلات تضخم منخفضة نسبيا طبقاً للمعايير الدولية. ومن المعروف أن الحفاظ على التضخم عند مستويات منخفضة يعد أحد أهم أولويات صانعي السياسة الاقتصادية في الدولة. وتمثل حماية الاقتصاد المحلي من التضخم المستورد أحد أبرز أهداف السياسة النقدية في الكويت. وعلى الرغم من تسارع معدلات التضخم خلال الأعوام 2005 و2006 و2007، (4.1%، 3.1%،

5.5% على التوالي) مقارنة بمستواه عام 2002 (1%)، إلا أن معدل التضخم قد أخذ منحى تصاعدياً ملموسا في عام 2008، إذ تجاوز نسبة 10%، الأمر الذي يمثل تحديا تسعى خطة التنمية إلى معالجته نتيجة للتأثير السلبي للضغوط التضخمية على القوة الشرائية للنقود والدخول الحقيقية لأفراد المجتمع.

(5) تنويع القاعدة الإنتاجية

يتم مراجعة وتقييم درجة التنويع في القاعدة الإنتاجية من خلال قطاعات هامة تشمل: القطاع المالي والقطاع التجاري والخدمي والقطاع النفطي والصناعة التحويلية والزراعة.

5-1 القطاع المالي

تشير البيانات المتاحة إلى نمو القطاع المالي بنحو 25% كمتوسط خلال الفترة من 2002 إلى 2007. وقد ساهم هذا القطاع بنحو 17% في الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط خلال الفترة المذكورة. وتسعى خطة التنمية - من خلال سياسات متعددة - إلى تعزيز دور القطاع المالي في التنمية وتهيئة البيئات التنظيمية والتشريعية الداعمة لذلك بهدف تحقيق رؤية الدولة في تحول الكويت إلى مركز مالي وتجارى إقليمي.

5-2 القطاع التجاري

بلغت نسبة مساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بما نسبته حوالي 8.5% في المتوسط خلال الفترة 2002 – 2006*. وقد ساهمت قطاعات التجارة الداخلية بشكل فعال في توظيف العمالة خلال هذه الفترة.

أما قطاع التجارة الخارجية فيعانى من استمرار الخلل المزمن في هيكل التجارة الخارجية، حيث شكل النفط الخام أكثر من 90% من إجمالي الصادرات الكويتية (2002-2007)، في حين بقيت مساهمات الصادرات الأخرى بما فيها أنشطة إعادة التصدير متواضعة للغاية بكل المقاييس، الأمر الذي لا يتفق وطموح الكويت للتحول إلى مركز مالي وتجاري.

ولتذليل هذه التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة أمام الاقتصاد الوطني، فإن خطة التنمية ترمي إلى التعامل الفعال مع الصعوبات التي تواجه القطاع التجاري من خلال سلسلة من السياسات وبما يوفر سبل النجاح لتحقيق رؤية الكويت كمركز مالي وتجاري.

* بيانات القطاع التجاري متوفرة حتى عام 2006 فقط عند إعداد هذه الوثيقة.

3-5 القطاع النفطي

ارتفع النصيب النسبي لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، ليصل إلى 48.1% في المتوسط خلال الفترة 2002-2007. كما بلغ معدل النمو السنوي للقطاع 30% كمتوسط خلال الفترة.

وتسعى خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 - من خلال مجموعة من السياسات - إلى تطوير أداء القطاع النفطي ودوره الاقتصادي من خلال تنمية الاحتياطيات والإنتاج والتكرير والنقل، بالإضافة إلى توسيع دور القطاع الخاص الكويتي في بعض الأنشطة النفطية من خلال السياسات والأدوات المختلفة.

4-5 القطاع الصناعي

يواجه القطاع الصناعي تحديات هامة، يتمثل أبرزها في سيادة الصناعات الاستخراجية (النفط والصناعات النفطية) على هيكل القطاع وعلى حساب الصناعات التحويلية، حيث يمثل ناتج الصناعات الاستخراجية ما يقرب من 87.6% من إجمالي ناتج القطاع الصناعي عام 2009/2008.

من جهة أخرى، يشهد قطاع الصناعة التحويلية اختلالا أشد عمقا. حيث سادت صناعة المنتجات البترولية على بقية المنتجات الصناعية الأخرى خلال الفترة 2002-2006. فقد مثلت صناعة المنتجات البترولية ما يقرب من 54.2% من إجمالي هيكل الصناعة التحويلية في المتوسط العام للفترة. كما تسود الصناعات التقليدية ذات القيمة المضافة المنخفضة والتطور التكنولوجي الأقل هيكل الصناعات التحويلية في الاقتصاد الكويتي، وذلك على حساب الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة والتكنولوجيا المتطورة.

وتسعى خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 ، من خلال مجموعة من السياسات والأدوات، إلى إحداث تغييرات ملموسة في هيكل الناتج الصناعي، ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة معدل النمو الحقيقي للقطاع الصناعي بمساهمة أساسية للقطاع الخاص الكويتي.

5-5 القطاع الزراعي

زادت قيمة الإنتاج الزراعي (الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني، الإنتاج السمكي والحشري، والإنتاج الوسيط) من حوالي 89 مليون دينار في عام 2002/2001 إلى قرابة 118 مليون دينار في عام 2006/2005، أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 13%. ويواجه هذا القطاع العديد من التحديات التي تتمثل في نقص الموارد المائية اللازمة لعملية الإنتاج وثبات

المساحة المزروعة تقريبا رغم تزايد السكان، مما أدى إلى ضعف قدرة القطاع على الوفاء بالمتطلبات الأساسية من الغذاء للسكان.

وتسعى خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 من خلال مجموعة من السياسات إلى إحداث تغييرات ملموسة في معدلات نمو الناتج الزراعي الكلى ومن ثم رفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى تحسين البيئة وزيادة مساحات الزراعات الإنتاجية والتجميلية.

(6) البنية التحتية

1-6 الكهرباء والماء

بلغ متوسط معدل النمو السنوي لقطاع الكهرباء والمياه نحو 6% سنويا خلال الفترة 2002-2007. وارتفع إنتاج الطاقة الكهربائية في دولة الكويت من حوالي 36 مليون كيلووات/ساعة عام 2002 إلى حوالي 49 مليون كيلووات/ساعة عام 2007. أي بمتوسط زيادة في الكمية المنتجة من الطاقة الكهربائية تصل إلى 6.1% سنوياً. وارتفعت القدرة المركبة لإنتاج المياه في الدولة إلى 417 مليون غالون إمبراطوري في اليوم عام 2007 بعد أن كانت 316 مليون غالون إمبراطوري في اليوم عام 2002.

2-6 النقل والمواصلات

بلغ متوسط معدل نمو قطاع النقل والمواصلات نحو 30% خلال الفترة 2002-2007، وأسهم هذا القطاع بما يقرب من 6% في الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط خلال الفترة المذكورة.

ولتعظيم دور قطاع النقل والمواصلات في تحقيق رؤية الدولة فإن خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 تتبنى مجموعة من السياسات والأدوات التي تهدف إلى التطوير الشامل لمرافق وشبكات النقل البرى والبحري والجوى، وتوفير الفرص الإضافية لمشاركة القطاع الخاص.

(7) المالية العامة

تشير بيانات وزارة المالية إلى أن معدلات نمو الإيرادات الحكومية قد فاقت معدلات نمو الإنفاق الحكومي. وقد نجم عن ذلك تكوين فائض مالي كبير برز بوضوح ابتداء من العام المالي 2003/2002 حين بلغت قيمة هذا الفائض حوالي 670 مليون دينار وذلك بعد

احتساب 10% من الإيرادات العامة لأغراض تعزيز احتياطي الأجيال القادمة. كما تؤكد هذه البيانات إلى أنه منذ ذلك الحين استمر الفائض المذكور في التزايد حتى بلغت قيمته حوالي 7,422 مليون دينار في العام 2008/2007، وذلك بمتوسط سنوي قدره حوالي 3,285 مليون دينار خلال الفترة (2008/2007-2003/2002). وقد مثلت الإيرادات النفطية ما يعادل 91.5% من قيمة الإيرادات العامة الكلية كمتوسط عام لإجمالي الفترة (2008/2007 - 2003/2002)، وقد تغير الوضع في ميزانية 2009/2008، فقد بلغت الإيرادات 12.679 مليار دينار في حين كانت المصروفات 18.966 مليار دينار بعجز قدره حوالي 6.287 مليار دينار كويتي.

وبخصوص الإنفاق الحكومي، وكما تبين المؤشرات، فقد استمرت هيمنة النفقات الجارية مقارنة بالنفقات الرأسمالية، إذ بلغت النفقات الجارية في المتوسط حوالي ثلاثة أضعاف النفقات الرأسمالية خلال الفترة. ويعود ذلك في الأساس إلى ارتفاع نسبة الأجور والمرتبات والتحويلات الداخلية في ظل تضخم كبير يشهده القطاع الحكومي من جراء استيعابه لأكثر من 83% من قوة العمل الوطنية في الدولة.

وفي الفترة الأخيرة - ومع حدوث انكماش على المستوى العام نتيجة للأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط الكويتي - فمن المتوقع أن تواجه الميزانية العامة للدولة كثيراً من الصعوبات من أجل تحقيق التوازن المطلوب على جانبي الإنفاق والإيرادات في ظل النمط القائم لسياسات المالية العامة.

لذا تهتم خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 بتغيير نمط هذه السياسات و تفعيل أدوار الميزانية العامة للدولة لتحقيق أهداف خطة التنمية من خلال مجموعة من السياسات والإصلاحات المالية الرامية إلى إحداث تغييرات ملموسة في هياكل الناتج والإيرادات والإنفاق وبما يساهم في معالجة هذه الاختلالات بشكل تدريجي.

ثانيا: التنمية البشرية والمجتمعية

(1) التركيبة السكانية وسوق العمل

1-1 التركيبة السكانية

تشير بيانات تطور التركيبة السكانية إلى انخفاض نسبة السكان الكويتيين إلى إجمالي السكان في الدولة خلال السنوات الماضية (جدول رقم 1)، فقد انخفضت تلك النسبة من حوالي 37.1% عام 2000 لتصل إلى 31.4% في عام 2008.

ومن جهة أخرى، يأتي ارتفاع معدلات نمو السكان للسنوات (2000-2008) لغير الكويتيين عن مثيله بين الكويتيين من العوامل المؤثرة على التركيبة السكانية، حيث بلغ معدل نمو السكان الكويتيين حوالي 3.3%، في حين بلغ نظيره بين غير الكويتيين حوالي 6.6%. كما نجم عن هذه العوامل مجتمعة **زيادة النمو المطلق لعدد السكان في الدولة من 2.217 مليون نسمة (عام 2000) إلى 3.443 مليون نسمة (عام 2008)، أي بنسبة 55.3% خلال الفترة، أي بمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه 6.9%**، الأمر الذي يضعف قدرات البنية التحتية ويستنزف الموارد المتاحة ويعرقل عملية التخطيط على المستوى البعيد.

جدول رقم (1) تطور عدد السكان في الدولة (2002-2008)

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي السكان	**2.420**	**2.547**	**2.754**	**2.991**	**3.183**	**3.310**	**3.443**
كويتي (%)	37.43	36.77	35.65	33.95	33.03	31.21	31.44
غير كويتي (%)	62.57	63.23	64.35	66.05	66.97	68.79	68.56

المصدر: الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، تقارير السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة، سنوات مختلفة.

ولمواجهة جوانب الاختلال في التركيبة السكانية تتبنى خطة التنمية 2011/2010-2014/2013 عدداً من السياسات العامة الهادفة إلى الحفاظ على التوازن في التركيبة السكانية والحد من العمالة الوافدة، خاصة الهامشية منها.

2-1 سوق العمل

تشير بيانات الفترة 2002-2008 إلى زيادة أعداد قوة العمل الإجمالية في الدولة إلى أكثر من 2.09 مليون فرد. وبلغ معدل نمو الكويتيين منهم حوالي 4.3% سنويا في المتوسط (من 258,540 فرداً عام 2002 إلى 332,516 عام 2008). ونتيجة للزيادة المستمرة لعرض قوة العمل الوطنية، والناتج عن ارتفاع نسبة الشباب إلى إجمالي السكان، تزايدت أعداد الداخلين الجدد لسوق العمل من قوة العمل الوطنية بشكل مستمر، وخاصة بين المؤهلين. فقد وصل متوسط الداخلين الجدد إلى سوق العمل من قوة العمل الوطنية إلى حوالي 21 ألف فرداً سنوياً خلال السنوات السابقة. وهو ما يمثل تحديا كبيرا لتوفير فرص العمل المنتجة للعمالة الوطنية وفي كافة القطاعات، العامة والخاصة.

وفي هذا الصدد تبرز بعض التحديات الهامة في سوق العمل الكويتي:

1. **تركز قوة العمل الوطنية في القطاع الحكومي:** فقد تزايد أعداد المعينين في القطاع الحكومي من العمالة الوطنية خلال السنوات الأخيرة حيث وصل خلال عام 2008 إلى حوالي 15 ألف فرد وذلك نتيجة لاتساع فجوة مزايا العمل بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص لصالح الأول. من الواضح أن تلك الأعداد يتم تعيينها وفقا لطلبات الجهات الحكومية المختلفة دون دراسة الاحتياجات الفعلية لتلك الجهات. وقد ترتب على ذلك تركز كبير للعمالة الوطنية في القطاع الحكومي إذ يلاحظ انخراط ما نسبته 83% من إجمالي العمالة الوطنية في القطاع الحكومي في حين اتجه 17% للقطاع الخاص.

2. **اتجاه التوزيع المهني لقوة العمل الوطنية** وضعف التركز في **المهن العلمية والفنية،** حيث لا تزال هذه المهن (الأطباء والعلميون والمهندسون والاقتصاديون والقانونيون والفنيون في الهندسة والفنيون في الطب والعلوم) تستحوذ على نسبة لا تزيد عن 12.2% من إجمالي قوة العمل الوطنية في عام 2008. وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على إمكانيات التحول إلى مركز مالي وتجارى والذي يحتاج إلى عمالة أكثر تخصصاً واحترافية.

   إضافة إلى ذلك، مثلت فئة العمال الحرفيون في الإنتاج حوالي 2.7% من إجمالي قوة العمالة الوطنية، كما مثلت فئات المديرون والمشرفون حوالي 16.0%، ومهن الكتبة ورجال المطافئ والشرطة حوالي 43.4% من إجمالي قوة العمالة الوطنية في عام 2008.

3. **تدني المستوى المهني والتعليمي في تركيبة العمالة الوافدة.** فوفقاً لبيانات 2008 - وعلى النقيض من وضع قوة العمل الوطنية - تركز أكثر من 92% من إجمالي قوة

العمل الوافدة في القطاعين الخاص والعائلي (63.7% في القطاع الخاص، 29.0% في القطاع العائلي). وترتفع نسبة العمالة غير المتعلمة بين إجمالي العمالة الوافدة، حيث وصلت نسبة العاملين الوافدين بدون مؤهلات إلى حوالي 53.9% من إجمالي قوة العمل الوافدة في عام 2008، ذلك نتيجة لغياب معايير واضحة لاستقدام العمالة الوافدة وخضوعها لحرية أصحاب الأعمال (والمواطنين في حال العمالة المنزلية) دون اعتبارات تنموية موضوعية.

4. **تركز قوة العمل الوافدة في فئة العمالة الهامشية**، حيث بلغت تلك النسبة 55.2% في عام 2008. ويتركز باقي قوة العمل الوافدة ما بين فئة الكتبة وعمال الخدمات وعمال الزراعة، حيث بلغت هاتين النسبتين حوالي 8.9% و6.6% على التوالي في عام 2008.

5. **قصور التشريعات المشجعة لقوة العمل الكويتية للعمل في القطاع الخاص** إلى جانب التشريعات التي تحفظ حقوق العمالة وتعمل على توازن العلاقة بين أصحاب العمل والعمالة (من كويتيين وغير كويتيين)، وبما يحقق مزيداً من المنافسة في سوق العمل في القطاع الخاص.

6. **قصور التشريعات التي تسهم في دعم وتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة**، والتي تعتبر من الآليات الهامة في الحد من البطالة بين قوة العمل الوطنية، إلى جانب كونها أحدى آليات توفير مزيد من فرص العمل للعمالة الوطنية في القطاع الخاص وأهمية ترابطها مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

في ضوء التحديات السابقة تتبنى خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 المقترحة مجموعة من السياسات التي تدعم جهود حماية التركيبة السكانية لصالح المواطنين، والتخطيط العلمي لسوق العمل، وتوسيع فرص عمل العمالة الوطنية بالقطاع الخاص.

(2) التعليم والتدريب

2-1 التعليم العام. يوضح الجدول رقم (2) بعض المؤشرات الهامة الخاصة بالتعليم العام في دولة الكويت. ومنه تتضح بعض الاستنتاجات والتحديات التي تواجه التعليم العام في الدولة:

1. **الحاجة إلى رفع مستويات تحصيل طلاب التعليم العام**، وذلك بالمقارنة مع الأنظمة التعليمية المقترحة على صعيد المقاييس المحلية أو المقاييس الدولية.
2. **تقليل نسبة الهدر في الفرص التعليمية**، الناتجة عن المعدلات العالية للرسوب والتسرب من المراحل التعليمية المختلفة.

3. **زيادة المساحة الزمنية للعملية التعليمية**، حيث يعد المدى الزمني للسنة الدراسية هو الأقصر بين دول العالم مما يقلل من التحصيل العلمي للطلاب، كما يصنع هذا القيد الزمني حاجزا أمام تطوير المناهج الدراسية واستحداث مناهج جديدة.
4. **مقابلة الخلل في توجيه الإنفاق على التعليم**، فرغم أن نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم يعد من المستويات العالية، إلا أن مخصصات الإنفاق بين المراحل لا تعكس تصورات واضحة لتوزيع النفقات حسب احتياجات العملية التعليمية في كل مرحلة.
5. **الحاجة إلى زيادة حالة الرضا الوظيفي بين الكوادر العاملة في التعليم**، وبما يحقق عنصر الجذب للكفاءات المميزة في مجال التدريس.

جدول (2): بعض مؤشرات التعليم العام بين عامي 2005- 2007

المؤشر	قيمة المؤشر			
مستويات التحصيل لطلاب المدارس الحكومية عام 2006 (الصف الرابع) *	الإناث	الذكور		
	%58	%48		
مستويات التحصيل لطلاب المدارس الحكومية (الصف الثامن) *	الإناث	الذكور		
	%57	%49		
معدلات الرسوب في التعليم العام عام 2006/2005	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	
	% 1.4	% 6.3	%14.1	
متوسط عدد الساعات الدراسية في العام (ساعة)	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	
	576	565	525	
نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم لعام 2006/2005 (دينار كويتي بالسنة)	رياض	ابتدائي	متوسط	ثانوي
	2,100	1,359	1,641	1,738
ترتيب دولة الكويت في اختبارات تيمز TIMSS لعام 2007 من بين 36 دولة	الرياضيات	العلوم		
	34	31		
ترتيب دولة الكويت في اختبارات بيرلز PIRLS في القراءة لعام 2006 من بين 45 دولة	43			
قياس الرضا الوظيفي للمعلمين عام 2005: معلمو الصف الرابع الذين لا يشعرون بالرضا الوظيفي (أكثر من 15 سنة خبرة)	%81			
معلمو الصف الثامن الذين لا يشعرون بالرضا الوظيفي (أكثر من 15 سنة خبرة)	%83			

* من واقع دراسة وزارة التربية عن مستوى تحصيل واستيعاب الطلاب في الصفين الرابع والثامن عام 2005 (وذلك قبل إقرار الكادر المالي للمدرسين).

ومن جهة أخرى، فإن **مؤشرات الإنفاق على التعليم العام** تبين تخصيص أكثر من 80% من الموارد المالية للمرتبات، ولا يعني ذلك أن هناك سوء توزيع للموارد على حساب مستلزمات العملية التعليمية، لأن المعلم هو أهم طرف على الإطلاق في العملية التعليمية. لكن الملاحظ أن أغلب النفقات الجارية الأخرى - خلاف المرتبات - توجه إلى ثلاثة بنود، وهي: الخدمات والصيانة والنقل، وهي تستحوذ على أكثر من ثلثي هذا القسم من النفقات الجارية. وتحظى البحوث التربوية ومستلزمات التعليم الأخرى بالنزر اليسير من نفقات التعليم.

2-2 التعليم العالي. يوضح الجدول رقم (3) بعض مؤشرات التعليم العالي في دولة الكويت، ومنه تتضح بعض الاستنتاجات والتحديات التي تواجه التعليم العالي في الدولة:

1. لا يعكس التوزيع النسبي لأعداد المقيدين في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الهدف من تأسيس الهيئة وهو إعداد الكوادر الفنية.
2. ضرورة رفع المستوى التعليمي في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وتحقيق الانتظام في مجال التدريب، وتقليل نسب التسرب.
3. تحقيق التوازن بين التوزيع النسبي للمقبولين والتوزيع النسبي للخريجين، بما يحقق تنفيذ مستهدفات للقبول بما يدعم الدراسات العلمية.
4. ضرورة دعم ميزانية الأبحاث في كل من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وجامعة الكويت.

جدول (3): بعض مؤشرات التعليم العالي عامي 2007/2006

المؤشر	قيمة المؤشر		
نسبة طلاب كليات الهيئة الذين يدرسون الدراسات التطبيقية عام 2007/2006	%26		
نسبة الطلاب الذين أنهوا دراستهم دون رسوب في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب عام 2007/2006	%40		
نسبة التسرب من معاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي عام 2006	%27		
متوسط نسب المقبولين في الجامعة في السنوات الخمس الأخيرة (بدون كلية البنات الجامعية)	الكليات العلمية	الكليات الأدبية المهنية	الكليات الأدبية النظرية
	%39	%30	%28
متوسط نسب الخريجين من الجامعة في السنوات الخمس الأخيرة (بدون كلية البنات الجامعية)	الكليات العلمية	الكليات الأدبية المهنية	الكليات الأدبية النظرية
	%27	%41	%32

أما بخصوص **مؤشر الإنفاق في التعليم العالي**، فيلاحظ أن نسبة المرتبات بلغت 60% من الميزانية، خلافا للعام 2006/2005 حيث انخفض نصيب المرتبات إلى 56.2%. وتشمل المرتبات كل من هيئات التدريس، والأجهزة الإدارية، ومرتبات المدربين في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب. القسم الآخر من التكاليف الجارية تستوعب منه المنح الدراسية (مكافآت الطلبة المختلفة) ما بين 32.8% و 38.8%، أما مخصصات البحوث فهي شديدة التواضع، وإن كانت قيمتها في تزايد من 3% عام 2002/2001 إلى 3.9% عام 2006/2005.

ولأهمية التعليم والتدريب في تنمية الموارد البشرية الوطنية فإن خطة التنمية2011/2010-2014/2013 تتبنى مجموعة من السياسات الهادفة للارتقاء بنوعية التعليم العام والعالي في الدولة.

(3) الصحة

يوضح الجدول رقم (4) بعض المؤشرات التي تعكس ملامح وجوانب أساسية للوضع الصحي بصورة عامة في دولة الكويت، ومنه يتضح أهم التحديات التي تواجه القطاع الصحي في الدولة كالتالي:

1. **الارتقاء بجودة الخدمات الطبية التي يتلقاها الكويتيون وتقصير طول فترة الانتظار** نتيجة لتزاحم المترددين (وخاصة من غير الكويتيين) على مراكز الرعاية الصحية الأولية.
2. **حل مشكلة ازدياد أعداد الموفدين للعلاج في الخارج ومرافقيهم**، فقد بلغت نسبة الزيادة عام 2007 في أعداد المرضي 447.9 % والمرافقين بنسبة 569.4% عن عام 2005.
3. **معالجة عدم التوازن بين حجم الهيئة الطبية والأعباء المفروضة عليها**، حيث تعاني المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية من العجز في خدمات التمريض. وكذلك النقص الكبير في عدد أطباء الأسنان.
4. **معالجة ضعف البنية الأساسية للرعاية الثالثية في المستشفيات** ويتمثل ذلك في النقص الواضح في عدد الأسرة.
5. **ضعف الاهتمام بنظم الصحة العامة والوقاية والصحة البيئية**، كما تبين مؤشرات أهم الأسباب المرضية للوفيات والصادرة عن وزارة الصحة على النحو التالي:

- تعد الضغوط النفسية والعصبية لأعباء الحياة أبرز العوامل المؤثرة على الحالة الصحية، كما يعد التعرض لمخاطر العمل، والتسمم الغذائي، وحوادث الطرق، ثاني أهم أسباب الوفيات في دولة الكويت.

- تعد الأورام (خاصة السرطانية) ثالث أسباب الوفيات، وهو أمر خطر يدعو لضرورة تأمل الظروف البيئية العامة ومستويات الإشعاع.
- تعد مستويات تلوث الهواء سواء بسبب الغبار أو مصادر الملوثات الصناعية السبب الرابع للوفيات.
- يعد نقص الوعي الصحي بشكل عام (مثل مستويات الوعي الغذائي، والعادات الصحية، والاهتمام بالرياضة، والتغذية غير المكتملة أو الزائدة في بعض المكونات المؤثرة على المستوى الصحي العام) خامس سبب للوفيات في الدولة.

جدول (4): بعض المؤشرات الصحية الأساسية في دولة الكويت

المؤشر	قيمة المؤشر	المؤشرات العالمية (متوسط 2000-2007) *
عدد الأطباء لكل 1000 شخص من السكان (عام 2007)	2.02	1.1
عدد أطباء الأسنان لكل 1000 شخص من السكان (عام 2007)	0.52	0.2
عدد الممرضات لكل 1000 شخص من السكان (عام 2007)	0.87	2.9
عدد الأسِرّة لكل 1000 شخص من السكان (عام 2007)	1.83	2.5
نسبة الرضع الذين يولدون لكل 1000 مولود بوزن يقل عن 2500 غرام (للجملة) (عام 2007)	91.3	90

المتوسط اليومي لعدد الزيارات للعيادة في مراكز الرعاية الصحية (عام 2006)	الممارس العام	الطفولة	الأسنان
	326	114	60

عدد الموفدين للعلاج بالخارج والمرافقين (عام 2007)	المرضى	المرافقون
	3,819	5,971

المصدر: منظمة الصحة العالمية، الإحصاءات الصحية العالمية 2009.

وستعمل خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 على مواجهة التحديات السابقة من خلال مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تطوير النظم والمرافق الصحية والموارد البشرية للنهوض بالخدمات الصحية.

(4) البيئة

تعاني **البيئة البحرية** في الدولة من مصادر عديدة للتلوث والاعتداء على أنظمتها الحيوية مما يؤدي إلى زيادة تركيز المعادن الثقيلة في مياه الخليج ونقص كميات الأكسجين المذاب في المياه مما يؤثر على نمو النباتات البحرية، ونمو وتكاثر الأحياء المائية. كذلك تنخفض نسبة شفافية المياه مما يخفض من مستوى نفاذية الضوء إلى المياه فيؤثر ذلك على عمليات التمثيل الضوئي للنباتات البحرية وعلى كفاءة العمليات الحيوية. وفي الوقت ذاته تعاني السواحل البحرية من تعديات صارخة تؤثر سلباً على التوازن الحيوي وتسهم في التلوث البحري.

أما **البيئة الصحراوية** في دولة الكويت، فتعاني من زيادة معدلات التصحر والاعتداءات الجائرة مما أدى إلى فقدان قسم كبير من المراعي الطبيعية والتلوث وتدهور الغطاء النباتي، وإلى فقدان العديد من الحيوانات البرية مما يعد خصما من رصيد التنوع الحيوي في البيئة الكويتية. كذلك أدى التسرب النفطي من قاع البحيرات النفطية إلى تلوث حوالي 30 مليون متر مكعب من المياه الجوفية.

وطبقا لبيانات عام 2007، يعد غاز أول أكسيد الكربون أهم ملوثات **البيئة الجوية** في أغلب المناطق وهو ملوث ينتج عن عوادم السيارات وعمليات الحرق غير الكاملة. كما أظهرت نتائج الرصد وجود كميات عالية من غاز الميثان تفوق المعدلات المسموح بها بعده مرات في المناطق القريبة من مرادم النفايات سواء العاملة منها أو المغلقة.

(5) التنمية والرعاية الاجتماعية

يوضح الجدول رقم (5) بعض المؤشرات الهامة المتعلقة بالتنمية والرعاية الاجتماعية في دولة الكويت، ومنه تتضح التحديات التالية التي تواجه نظم التنمية والرعاية الاجتماعية في الدولة:

1. **تزايد عدد الأسر المستفيدة من نظام المساعدات الاجتماعية** (عبر المنح المالية) من عام إلى آخر دون توافر أي برامج أخرى للتأهيل ضد الفقر والاعتماد على الذات.

2. **لا تغطي الخدمات الاجتماعية الموجهة للطفل إلا نسبة شديدة التواضع من عدد الأطفال.** وكذلك الخدمات الاجتماعية الموجه للمسنين لا تغطي إلا شريحة صغيرة جدا منهم، مما يعكس محدودية أنشطة التنمية الاجتماعية الموجهة لهاتين الفئتين.
3. **تزايد أعداد المستفيدين من نظام الحضانة العائلية،** مما يحتم ضرورة البحث عن طرق حديثة في رعاية مجهولي الوالدين، تحقق لهم الدمج المجتمعي.
4. **الانخفاض الشديد لأعداد المستفيدين من خدمات المعاقين،** رغم أن التقديرات تصل بأعدادهم إلى أكثر من 80 ألف معاق، مما يعكس ضعف نظم الحصر والتسجيل وسيادة موقف مجتمعي متحفظ تجاه الإعاقة.
5. **ضعف البنية الأساسية للمنشآت الشبابية** ونقصها العددي.

جدول (5): بعض مؤشرات التنمية والرعاية الاجتماعية عام 2007

المؤشر	قيمة المؤشر	
عدد الأسر المستفيدة من المساعدات الاجتماعية	21,653	
نسبة الأطفال المستفيدين من خدمات أندية الأطفال عام 2007	الذكور بالنسبة للفئة العمرية 4-10 سنوات	إناث بالنسبة للفئة العمرية 4-16
	%20	%1
نسبة المسنين المستفيدين من الخدمات المتنقلة عام 2007	%4.8	
إجمالي عدد المستفيدين من الحضانة العائلية عام 2007	711	
إجمالي عدد المستفيدين من خدمات المعاقين	657	
متوسط عدد الشباب (في فئة السن 14-25 سنة) لكل ساحة رياضية أو مركز شباب (شاب لكل مركز)	72,720	

في مواجهة التحديات السابقة تتبنى خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تطوير شبكة الأمان الاجتماعي في دولة الكويت.

(6) الرعاية السكنية

تحرص الدولة على توفير الرعاية السكنية للمستحقين من المواطنين باعتبارها إحدى المقومات الأساسية للسياسة الاجتماعية للدولة. وقد برزت مجموعة من التحديات أثناء جهود معالجة القضية الإسكانية تتمثل في:

1. **زيادة تراكم الطلبات وطول فترة الانتظار**، حيث بلغ عدد الطلبات المتراكمة حتى 31 مارس 2009، والتي تستحق حسب القانون بعد خمس سنوات، حوالي 86,818 طلبا، مما يترتب عليه طول فترة الانتظار للمستحقين.
2. **الحاجة إلى تحديد مصادر إضافية لتمويل نشاط الرعاية السكنية.**
3. **ضعف مشاركة القطاع الخاص في نشاط إنشاء وتوفير البدائل السكنية**، إذ لم تتمكن المؤسسة العامة للرعاية السكنية من إشراك القطاع الخاص بصورة فعلية في مشاريعها، حيث يشكل القانون رقم 45 لسنة 2007 الخاص بمشروع المساكن منخفضة التكاليف خطوة فعلية هامة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الرعاية السكنية.
4. **الحاجة إلى مراجعة السياسات والأدوات والأدوار** المعمول بها في تقديم الرعاية السكنية.

في ضوء ذلك، تتبنى خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 مجموعه من السياسات التي تهدف إلى معالجة التحديات السابقة وتطوير خدمات الرعاية السكنية خلال سنوات الخطة.

ثالثا: الإدارة العامة والتخطيط والمعلومات

تلعب الإدارة العامة وأنشطة التخطيط والمعلومات أدوارا محورية لدعم التنمية في دولة الكويت على مستويات متعددة، وسوف تتعاظم أهمية تلك الأدوار في إطار خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 ورؤية الدولة وأهدافها الإستراتيجية الأمر الذي يتطلب رصد وتقييم التحديات التي تواجه تفعيل دورها التنموي.

(1) الإدارة الحكومية

يواجه الجهاز الحكومي العديد من التحديات ترتبط بضعف جودة أداء الخدمات العامة وأساليب تقديم بعضها، التضخم الوظيفي والتنظيمي واستمرار تداخل المهام والاختصاصات فيما بين الأجهزة، وبطء جهود استكمال مشروعات الحكومة الإلكترونية. وقد انعكس ذلك سلبا على أوضاع بيئة الاستثمار والأعمال الأمر الذي يشكل تحدياً واضحاً لخطة التنمية 2014/2013-2011/2010 القادمة لتحسين الوضع التنافسي لدولة الكويت.

وقد تزامن ذلك التراجع في ممارسة الأعمال مع تراجع آخر على مؤشر الشفافية الدولية حيث جاءت دولة الكويت في المركز 65 عالميا عام 2008 مقابل المركز 60 عام 2007 والمركز 44 عام 2004 على المؤشر المذكور.

(2) نشاط التخطيط

يواجه نشاط التخطيط تحديات هامة تتعلق بعدم استمرار وانتظام وظيفة التخطيط بآجالها المختلفة في الدولة عبر أكثر من عقدين، الأمر الذي انعكس سلبا على ضعف ثقافة التخطيط في المجتمع بوجه عام. ويضاعف أثر هذه السلبيات تقادم الإطار التشريعي التخطيطي وضعف أنشطة التخطيط في الجهات الحكومية، بالإضافة إلى تحديات ترتبط بتطوير قاعدة الإحصاءات الوطنية الداعمة لعملية التخطيط واتخاذ القرار في الدولة.

(3) مجتمع المعلومات

يواجه مجتمع المعلومات تحديات هامة تتعلق بضرورة تحديث الإطار التشريعي، سواء باستحداث تشريعات جديدة مثل التجارة الإلكترونية أو تطوير تشريعات قائمة مثل الملكية الفكرية. هذا بالإضافة إلى تحديات متعددة تتعلق بتحديث البنية التحتية التكنولوجية والمؤسسية وتنمية عمالة المعلومات وتطوير خدمات بيئة الاستثمار والأعمال إلكترونيا، ونشر ثقافة وتطبيقات المعلومات في المجتمع.

في ضوء ذلك، تتبنى خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 مجموعة من السياسات التي تهدف إلى معالجة التحديات السابقة خلال سنوات الخطة بتطوير الإدارة الحكومية وتفعيل النشاط التخطيطي وتوفير مقومات مجتمع المعلومات.

الجزء الثالث

سياسات خطة التنمية

2014/2013-2011/2010

سياسات خطة التنمية 2014/2013-2011/2010

يستعرض هذا الجزء من الخطة حزمة طموحة من السياسات المقترحة تهدف إلى البدء معالجة الوضع الراهن - كما سبق وصفه بإيجاز - والانتقال التدريجي إلى بيئة تنظيمية وتشريعية وتنفيذية في ظل نظام ديمقراطي قائم على احترام الدستور والقانون وقادر على توفير بيئة ضامنة للحريات وبما يمكن في تحقيق الرؤية الجديدة للدولة – كما وردت في صدر هذه الوثيقة – عبر أهدافها الإستراتيجية الستة كما تم وصفها. والغاية من ذلك أنه بترجمة هذه السياسات بشكل منهجي منظم، وبجهود وطنية متواترة وحثيثة، وعبر برامج قيادية وفرعية متنوعة، ستتوافر الظروف التنموية مجتمعة للعبور بالكويت إلى الوضع الجديد المراد تحقيقه: مركز مالي وتجاري جاذب، يلعب فيه القطاع الخاص دوراً قيادياً، وتسوده روح التنافس العادل القائم على سيادة القانون والعدالة الاجتماعية، وتتوافر فيه البيئة الصالحة للنهوض بمستوى معيشة المواطنين على جميع الأصعدة، دون الإخلال بهوية المجتمع وقيمه الطيبة كما غرسها الرواد الأوائل.

ومن نافلة القول أن تبني السياسات المقترحة فقط لا يغير الحال إن لم يواكب ذلك ترجمتها الواعية إلى برامج ومشاريع وخطط فرعية خلال الأفق الزمني المقترح لتحقيق الرؤية 2035 (25 عاماً). وأن يتم ذلك وفق جدول زمني ومستهدفات كمية ونوعية كما سيرد ذكره، وتسخر لها جهود الدولة كلها، وتتابع تنفيذه وتراقب منجزاته أطراف مسئولة، كما يحرص برنامج العمل الحكومي على ترجمة هذه السياسات بشكل يتكامل مع خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 ويحدد التكلفة التقديرية للمشاريع المستهدفة وإطارها الزمني.

والسياسات الواردة مصنفة تحت عناوين ثلاث رئيسية لتحاكي التبويب المتبع في الاختلالات الواردة في تقييم الوضع الراهن، وهي: السياسات الاقتصادية، وسياسات التنمية البشرية والمجتمعية، وسياسات الإدارة العامة والتخطيط والمعلومات. وتحت كل عنوان رئيسي ترد عناوين فرعية متكاملة.

أولا: السياسات الاقتصادية

(1) سياسات النمو الاقتصادي

1. **تعزيز فرص ومجالات النمو الاقتصادي الكلي المستدام**، وتدبير احتياجاته من الاستثمارات والعمالة، لتحسين أداء الاقتصاد المحلي وتطوير قدرته التنافسية، بما يرفع المستوى المعيشي للمواطنين وزيادة رفاهيتهم. ولعل من أهم سبل تعزيز فرص النمو هو تنويع هيكل الملكية في الأنشطة الاقتصادية بتقليص هيمنة القطاع العام تدريجيا وتملك المواطنين للأنشطة الاقتصادية وتعزيز الدور الإنتاجي للطبقة الوسطى في دعم التنمية الاقتصادية. وكذلك تأكيد أهمية الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص ومنها التخصيص كركن أساسي من إستراتيجية الحكومة لدعم مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بما ينعكس إيجابيا على مستويات الإنتاجية في الاقتصاد كما تشير خبرات العديد من التجارب العالمية. وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق معدل لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ حوالي 5.1% سنويا في المتوسط خلال فترة خطة التنمية 2014/2013-2011/2010.

2. **التخفيف من سيطرة القطاع النفطي على الاقتصاد الوطني لتفادي تأثير تقلبات أسعار النفط** على النمو المستقر والمطرد، وإعطاء الأولوية للقطاعات غير النفطية وخاصة القطاعات ذات القدرات التنافسية المرتفعة لتكتسب مقومات النمو الذاتي بعيدا عن هيمنة القطاع النفطي بما يسهم في التحول التدريجي للاقتصاد الوطني من اقتصاد أحادي المورد إلى اقتصاد متعدد الموارد. وتستهدف تلك السياسة أن يبلغ معدل النمو للناتج المحلي الحقيقي غير النفطي حوالي 7.5% سنويا في المتوسط خلال سنوات خطة التنمية 2014/2013-2011/2010.

3. **الحد من الخلل في العلاقة بين الاستهلاك الجاري والتكوين الرأسمالي** من خلال زيادة قيمة مخصصات التكوين الرأسمالي الإجمالي ليصل إلى 9,275 مليون دينار خلال السنة الأخيرة من خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 (24% من الناتج القومي الإجمالي) مقارنة بـحوالي 5705 مليون دينار في سنة الأساس (19% من الناتج القومي الإجمالي)، وبمعدل نمو حقيقي 10.2% سنوياً. وهو معدل يفوق معدل نمو الاستهلاك النهائي الحكومي والخاص السنوي والمقدر بنحو 4.6% خلال فترة الخطة.

(2) سياسات معالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية

1) **تنشيط الحركة الاقتصادية في الدولة** من خلال تعزيز معدلات الإنفاق العام الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، مع التركيز على الإنفاق الاستثماري العام، للتعجيل في تنفيذ المشاريع الكبرى ومشاريع التنمية الهامة الأخرى، بالإضافة إلى تشجيع الإنفاق الاستثماري الخاص من خلال إعطاء القطاع الخاص دوراً ريادياً في تمويل بعض هذه المشاريع وتنفيذها وإدارتها.

2) **استحداث وتعديل عدد من التشريعات والقوانين** التي تعكس وضوح السياسات والتوجهات العامة للدولة وترسخ مزيدا من الاستقرار والشفافية بهدف توفير البيئة الصحية الجاذبة لرأس المال الوطني والأجنبي والمعززة للثقة بأدوات وآليات السوق المالية. وتشمل هذه القوانين: قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وقانون تنظيم برامج وعمليات الخصخصة، وتعديل قانون للشركات التجارية، وقانون لتنظيم عمليات الاندماج والتوحيد والاستحواذ، وقانون هيئة سوق المال، وقانون تنظيم عمليات الإفلاس، وقانون حوكمة الشركات، وقوانين حماية المنافسة ومنع الاحتكار، وقانون حماية المستهلك، وتعديل قانون رسوم الخدمات العامة، وقانون أملاك الدولة.

(3) سياسات دعم وتوسيع دور القطاع الخاص

1. **إعادة هيكلة الدور الذي تقوم به الدولة بحيث يفسح المجال بشكل اكبر للقطاع الخاص ليقوم بالدور الأساسي في عمليات الإنتاج والتوظيف والإدارة وتوليد الدخل.** وتهدف هذه السياسة إلى نمو استثمارات القطاع الخاص بمعدلات تفوق نظيرتها في القطاع العام.

2. **اقتصار دور الدولة على ضمان حسن أداء النظام الاقتصادي من خلال الاضطلاع بمهام التنظيم والرقابة** والمتابعة والحفاظ على سيادة القانون والنظام والأمن وتوفير شبكة الأمان الاجتماعي اللازم وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي.

3. **تحفيز وتشجيع نمو القطاع الخاص ليمارس دورا أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.** وتهدف هذه السياسة إلى أن ينمو الناتج الإجمالي للقطاع الخاص بمعدل حقيقي يبلغ (8.8%) سنويا مقابل (2.7%) للقطاع العام.

وهذا يوضح استهداف خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 حدوث تحول جذري في هيكل الملكية للاقتصاد الوطني بتقليل هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي لصالح المواطنين. فبعد أن كان الناتج في القطاع الخاص يمثل حوالي

37% من إجمالي الناتج المحلي في سنة الأساس 2009/2008 يؤمل أن يرتفع إلى 44% من إجمالي الناتج المحلي في السنة الأخيرة من خطة التنمية 2011/2010-2014/2013.

ولذلك تستهدف خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 تخصيص استثمارات للقطاع الخاص تمثل 54% من إجمالي الاستثمارات في السنة الأخيرة من خطة التنمية مقارنة بـحوالي 26% فقط من إجمالي الاستثمارات في سنة الأساس. وتسعى خطة التنمية بذلك إلى فتح المجال واسعاً أمام القطاع الخاص لتنفيذ العديد من المشاريع التي كان يعهد بها إلى القطاع العام، بما يسهم من ناحية أخرى في تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية العالمية على أنشطة القطاع الخاص التي برزت في صورة انخفاض معدل التغير السنوي في قيمة الناتج للقطاع الخاص في السنة الأولى من خطة التنمية بمقدار (-4%) واتجاهه إلى الارتفاع بقيم موجبة في السنوات اللاحقة من خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 ، وذلك من خلال قيام الحكومة بإنشاء شركات مساهمة عامة لتمكين القطاع الخاص من رفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي*.

4. **تبنى منهج الإصلاح الاقتصادي القائم بشكل رئيسي على شراكة القطاع الخاص والقطاع العام ومبدأ تخصيص العديد من الأجهزة والمؤسسات الحكومية والعامة** وتمليك المواطنين أسهما في تلك المؤسسات بأسعار رمزية بهدف توسيع مشاركتهم في النشاط الاقتصادي. وتتطلع خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 بعد إقرار قانون التخصيص إلى **تخصيص بعض الأنشطة العامة تدريجياً وتنظيمها ومراقبة أدائها.** وعلى سبيل المثال: التدرج بالنماذج الريادية مثل تخصيص عدد من المدارس والمستشفيات خلال العام الأول من خطة التنمية 2011/2010-2014/2013. وبعد نجاح التجربة تعمم وتستمر عمليات التخصيص. وان تعمد الحكومة إلى تأسيس شركات مساهمة عامة تتملك هذه المشاريع ويوزع الجزء الأكبر من الأسهم على كافة المواطنين ويطرح جزء من الأسهم بالمزاد العلني للشركات المتخصصة مع احتفاظ الدولة بسهم ذهبي. وتقوم الدولة بتحمل النسبة الأكبر من تكاليف الخدمات للمواطنين عبر مظلات تأمينية مختلفة.

5. **إسناد تنفيذ بعض المشاريع الكبرى كاملة أو بالمشاركة مع القطاع الخاص.** ومن ابرز هذه المشاريع مشروع مدينة الحرير. ويقترح أن تؤسس شركة لإدارة هذا المشروع تكون مهمتها الأساسية توفير البنى التحتية وإتاحتها للقطاع الخاص،

* سيتم تحديد الشركات المساهمة العامة تفصيلاً في برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الثالث عشر (2010/2009-2014/2013).

مثله مثل بقية المشاريع الكبرى الواردة في خطة التنمية 2011/2010-2014/2013.

6. **تبني الأشكال المختلفة لأوجه التعاون بين القطاعين العام والخاص وبصفة خاصة نظام البناء والتشغيل والتحويل** (B.O.T) مع إدخال التعديلات اللازمة على القانون ليصبح أكثر تشجيعا للمواطنين وبما يحقق الرؤية والأهداف الإستراتيجية. وتستهدف هذه السياسة نحو 50 مشروعاً خلال سنوات خطة التنمية 2011/2010-2014/2013 ، وهي مرشحة للزيادة سنويا في حال نجاح هذا التوجه.

7. **تحفيز القطاع الخاص لتنفيذ عدد من المشاريع الحكومية** عبر طرح النسبة الأكبر من المشروعات الكبرى في 4 مجالات رئيسية (مدينة الحرير- الموانئ الجديدة - محطات الكهرباء والماء - المدن الرياضية) مع وضع الضوابط بما يضمن الشفافية الكاملة وتكافؤ الفرص للجميع.

8. **السعي إلى إصدار التشريعات اللازمة لخلق بيئة أعمال أفضل لقطاع الأعمال الخاص والمبادرات الفردية** بما في ذلك مناخ الأعمال للاستثمار الأجنبي المباشر. وذلك من خلال معالجة القيود والعوائق الإدارية في مجال الأعمال، والقضاء على الإجراءات البيروقراطية المطولة عند التعامل مع الإدارات الحكومية، وخفض تلك القيود إلى حدها الأدنى إجرائيا وزمنيا. وتستهدف هذه السياسة تخفيض إجراءات بدء الأعمال من 13 خطوة حالياً إلى 4 خطوات من خلال منفذ واحد، واختصار المدة الزمنية لها من 35 يوماً إلى 6 أيام فقط.

9. **دعم المشروعات والأعمال الصغيرة والمتوسطة والعمل على تحقيق تنوع في أنشطتها وتكاملها** مع المشروعات الكبرى من خلال إعداد دراسات جدوى لمشروعات صغيرة في مجالات تتناسب مع مؤهلات وإمكانات قوة العمل الوطنية ووفقا لمتطلبات تحقيق المركز المالي والتجاري. إلى جانب الاهتمام بتوفير بيئة مناسبة للمشروعات الصغيرة للمرأة الكويتية.

10. **ضمان عدم تأثر العمالة الوطنية في المشروعات التي سيتم تحويلها إلى القطاع الخاص**، وكذلك الأجهزة الخدمية التي سيتم تخصيصها. واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع حدوث احتكار في تقديم السلع والخدمات التي سيتم تخصيصها ومنع حدوث ارتفاعات غير مبررة في أسعارها على أن يرافق ذلك إجراءات تتعلق بالرقابة وضبط جودة الخدمات والمنتجات.

(4) سياسات تنويع القاعدة الإنتاجية

(4-1) سياسات التحول إلى مركز مالي وتجاري (القطاع المالي)

1. **تحسين الوضع التنظيمي للاستثمار المالي في الكويت، والتحول إلى صناعة إدارة الثروات، والترويج للكويت كمركز إقليمي لإدارة الثروات وإدارة الأنشطة المالية المختلفة.** بالإضافة إلى زيادة وتحديث قدرات القائمين بعمليات إدارة الثروات والاستثمارات المالية وتطوير أسواق الرهن العقاري وتمويل المشاريع الكبرى والسندات والصكوك والتوريق. وتستهدف هذه السياسة أن ينمو القطاع المالي بمتوسط معدل نمو قدره 7% سنويا خلال سنوات خطة التنمية 2011/2010-2014/2013. وان كان هذا المعدل للنمو قد تأثر سلبا بالأزمة المالية العالمية في السنة الأولى من خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 حيث يقدر معدل التغيير بحوالي (-12%) في تلك السنة مقارنة بسنة الأساس (2009/2008)، ثم يتجه معدل التغير إلى التحسن التدريجي في السنوات التالية من خطة التنمية 2014/2013-2011/2010.

2. **تعزيز دور البنك المركزي كجهة رقابية وإشرافية على الجهاز المالي والمصرفي،** واستخدام أدوات السياسة النقدية بما يسهم في دعم وتطوير السوق المالي المحلي. وتستهدف هذه السياسة مضاعفة عدد المصارف وشركات الاستثمار العاملة في الدولة خلال السنوات القادمة.

3. **تعزيز مبادئ الإدارة السليمة في العمل المصرفي** وذلك بتشجيع إدارات المؤسسات المصرفية على إتباع أفضل الممارسات في العمل المصرفي من خلال توعية تلك المؤسسات نحو تطبيق معايير العمل المصرفي الدولي، وإصدار التشريعات والنظم والقرارات ذات الصلة بسلامة العمل المصرفي، وكذلك مراقبته لأي مؤشرات ضعف أو خلل في إدارة المؤسسات المصرفية. وتهدف هذه السياسة إلى حصول المصارف الكويتية على أعلى التصنيفات لمؤسسات التقييم الدولية الرئيسية مثل مؤسسة استاندر اند بورز ومؤسسة موديز.

4. **تحسين البيئة التنظيمية وضمان شفافية النظام التشريعي والقضائي،** وتطوير مهارات القوى العاملة اللازمة للمركز المالي وتوفير بيئة مناسبة للعمل والمعيشة. وتهدف هذه السياسة إلى أن يصبح القطاع المالي من القطاعات الرائدة في توظيف العمالة الوطنية.

5. **متابعة التزام وحدات الجهاز المصرفي والمالي بشأن العمل وفق المعايير الدولية** وتفعيل العمل الرقابي والتدقيق الداخلي حسب اللوائح والمعايير الدولية وعلى وجه الخصوص معايير بازل 2.

6. **تعزيز الاحتياطيات المالية وتكريس الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي** مقابل العملات الأجنبية وترشيد سياسات الائتمان المحلي لضمان مصادر التمويل اللازمة لدعم الأنشطة الاقتصادية المحلية.

7. **تحديث البيئة التنظيمية والرقابية لسوق الكويت للأوراق المالية** بإنشاء هيئة سوق المال وإصدار القانون الخاص بها كي تتولى الرقابة على أسواق المال، مع تحديث البنية التحتية وتطوير خدمات الوساطة المالية. وتستهدف هذه السياسة زيادة عدد الشركات المسجلة في البورصة عن المستوى الحالي البالغ نحو 197 شركة، دون الإخلال بالضوابط الموضوعية اللازمة.

(2-4) سياسات التحول إلى مركز مالي وتجاري (القطاع التجاري)

1. **إحداث تغييرات ملموسة في هيكل الناتج التجاري ورفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدل النمو الحقيقي المستهدف** لهذا القطاع ليبلغ 3% سنويا وذلك مقارنة بـحوالي 0.8% في سنة الأساس من خلال زيادة حجم الاستثمارات الإجمالية لهذا القطاع لتصل إلى 867 مليون دينار كويتي، وبمتوسط سنوي يبلغ حوالي 173 مليون دينار كويتي، وتعتمد خطة التنمية 2011/2010-2014/2013 بصفة أساسية في ذلك على مساهمة القطاع الخاص.

2. **تهيئة البيئة الإدارية والتنظيمية والقانونية للقطاع الخاص وتقديم التسهيلات والخدمات وحوافز الاستثمار** اللازمة لجذب المستثمرين. وتبسيط إجراءات إصدار التراخيص اللازمة للمستثمر المحلي والأجنبي لممارسة الأنشطة والمشروعات الاقتصادية في المجالات المختلفة. وتوفير بوابة الكترونية موحدة لقطاع الأعمال للحصول على الخدمات الحكومية ذات العلاقة بأقل وقت وجهد. وتقليص إجراءات بدء الأعمال من عدد (6-18 جهة) حسب نوع العمل إلى جهة واحدة. وتطوير إجراءات تسجيل الشركات التجارية، ودعم إنشاء وتطوير المعارض الداخلية والخارجية، وتبسيط منح تأشيرات الزيارات التجارية وزيارات رجال الأعمال، ومعالجة القوانين المقيدة للنشاط التجاري بشكل عام.

3. **تطوير البنية الأساسية المساندة للقطاع التجاري بشقية الداخلي والخارجي** كي تصبح الكويت محورا إقليميا رائدا للتجارة العابرة تجاه الشمال، إلى جانب تلبية الاحتياجات التجارية الوطنية لدولة الكويت. وعلى سبيل المثال: التوسع في تطوير

وإنشاء المناطق الحرة اللوجستية، وتوسعة وتطوير الموانئ البحرية بتنفيذ المرحلة الأولى والثانية من ميناء بوبيان البحري، وتخصيص مساحة لإنشاء منطقة تجارية حرة مساندة، وإنشاء مبنى محطة الحاويات ميناء الشويخ، ومحطة للحاويات المبردة وتوفير مناطق تخزينية لمؤسسة الموانئ الكويتية من خلال تخصيص مساحة قدرها 1.2 مليون متر مربع في الميناء مع زيادة عمق وعرض القناة الملاحية للميناء، وإعداد المخطط الهيكلي للممرات البحرية، وتطوير مجمع الموانئ وإنشاء محطة ركاب ومحطة للسائحين وصالات متعددة الأغراض.

4. **تطوير وتحديث خدمات النقل البري وزيادة أطوال شبكة الطرق.** وعلى سبيل المثال: إضافة حوالي 650 كم طولي من الطرق المرصوفة السريعة الداخلية ، والبدء في إنشاء شبكة للسكك الحديدية ومترو الأنفاق بعد إجراء الدراسات المتخصصة ، وتحديث البنية التحتية للاتصالات، ونشاط الاتصالات المتنقلة وتطوير خدمات الاتصالات الدولية وتطوير خدمات الطيران المدني.

5. **تيسير إجراءات إعادة التصدير وتشجيع تجارة الترانزيت وزيادة معدلات نموها** خلال سنوات خطة التنمية 2014/2013-2011/2010. وعلى سبيل المثال: الاهتمام بتطوير خدمات الموانئ وتيسير الإجراءات الجمركية من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة واستحداث دليل للإجراءات الجمركية وصولا إلى الجمارك الإلكترونية و"جمارك بلا أوراق".

6. **فتح كافة المجالات للأنشطة التجارية لممارستها لدى الراغبين في العمل بالسوق المحلي للحد من ظاهرة الاحتكار في الأسواق.** وتفعيل المشاركة بين القطاعين العام والخاص، والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في دولة الكويت محلياً وعالمياً.

7. **الانسحاب التدريجي للحكومة من المساهمة المباشرة في الأنشطة الاقتصادية** والحد من هيمنة الدولة على الأراضي وتوفيرها من خلال بيع او تأجير الأراضي اللازمة للنهضة الصناعية والخدمية والتعليمية والصحية والسكنية والتجارية.

8. **نشر التوعية بين المواطنين والمقيمين لتعزيز مفاهيم النزاهة والشفافية،** وتعزيز الرقابة على أصحاب الأنشطة التجارية، وتوعية المستهلك وتطوير الأعمال والخدمات المقدمة له.

(3-4) سياسات تطوير أداء القطاع النفطي

1. **استمرار الدور الأساسي للدولة في عمليات إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، مع مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة اللاحقة،** أي أن تتم مشاركته في كافة

الأنشطة اللاحقة – كالنقل والصناعات البترولية وغيرها من الأنشطة لتحسين جودة الخدمات المقدمة مع تقليل تكاليف الإنتاج وبكفاءة أعلى.

2. **تنمية احتياطيات النفط الخام والغاز الطبيعي** من خلال تحسين عمليات الاستكشاف باستخدام الطرق الحديثة والمتقدمة في هذا المجال مع تحسين الطرق المستخدمة في استخراج النفط الخام من المكامن النفطية الحالية والمستقبلية. وتستهدف هذه السياسة نمو القطاع النفطي بمعدل يقدر بنحو 1.7% (النفط الخام)، ونمو قطاع المنتجات البترولية والتكرير بنحو 7.3% سنويا كمتوسط خلال فترة خطة التنمية 2014/2013-2011/2010.

3. **زيادة معدلات إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي**، من خلال العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط الخام لتصل إلى معدل إنتاج يبلغ 3.1 مليون برميل يوميا في عام 2012/2013، بالإضافة إلى الاستغلال الكامل للغازات الناتجة عن عمليات الاستكشاف والإنتاج والوصول إلى نسبة حرق لا تزيد عن 1% فقط مع نهاية خطة التنمية 2014/2013-2011/2010.

4. **التوسع في الطاقة التكريرية للنفط الخام محليا** لتصل إلى 1.4 مليون برميل يوميا بحلول العام 2012/2013 من خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 مع تشغيل المصافي المحلية بأقصى كفاءة ممكنة وبما يتفق مع التغيرات التي تطرأ على الأسواق النفطية العالمية، وبما يحقق أعلى قيمة مضافة، بالإضافة إلى إنشاء 6 مصانع جديدة للبتروكيماويات في دولة الكويت.

5. **تحديث الأسطول البحري لتحسين القدرة التنافسية للقطاع النفطي في الأسواق العالمية.** وتبني مشاريع استثمارية في الخارج ترتبط بعمليات تكرير وتسويق النفط، وتعمل كمحاور ارتكاز لتعزيز الوضع التنافسي للقطاع النفطي في الأسواق العالمية. وتستهدف هذه السياسة أن يبلغ عدد ناقلات النفط الخام 8 ناقلات وعدد ناقلات المنتجات البترولية 11 ناقلة وعدد ناقلات الغاز المسال 4 ناقلات وعدد ناقلات وقود السفن 2 ناقلة بحلول عام 2013/2012.

(4-4) سياسات الصناعة التحويلية

1. **إحداث تغييرات ملموسة في هيكل الناتج الصناعي**، ورفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة معدل النمو الحقيقي المستهدف له ليبلغ 12% سنويا، وزيادة حجم الاستثمار الإجمالي الموجه لهذا القطاع ليبلغ 2,527 مليون دينار، وبمتوسط سنوي قدره 505 مليون دينار.

2. **زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الصناعي الوطني** ليصل إلى 2,419 مليون دينار خلال فترة خطة التنمية 2014/2013-2011/2010، وبمتوسط سنوي قدره 484 مليون دينار.

3. **إعادة هيكلة القطاع الصناعي،** بتوفير الرعاية والدعم للصناعات التحويلية جنبا إلى جنب مع الصناعات الاستخراجية، وذلك من خلال إنشاء مدينة صناعية متكاملة الخدمات بمنطقة النعايم بمساحة 58 كيلومتراً مربعاً، وإنشاء وتشغيل وصيانة البنية الأساسية لمنطقة الشدادية الصناعية، وتوفير الطاقة الكهربائية لمنطقتي صبحان وأمغرة، وتوفير منطقة تخزين بمساحة 7 كيلومترات مربعة في جنوبي البلاد. بالإضافة إلى تطوير النظام الآلي للمعلومات الصناعية وقاعدة البيانات الالكترونية الصناعية.

4. **إزالة القيود والمعوقات الإدارية والتنظيمية التي تحول دون إنجاز الأهداف الوطنية للصناعة** وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الخاصة بإنجاز المعاملات للمستثمر الصناعي، بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، مع طرح عدد من فرص الاستثمار الصناعي، والترويج للمنتج الصناعي الوطني.

5. **الاهتمام بالصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة والتكنولوجية المتطورة.** على سبيل المثال: الصناعات الإلكترونية وصناعات الدوائر الكهربائية، وصناعات الخلايا الضوئية وأغشية الترشيح الدقيقة من الألياف المجوفة، وصناعات كابلات الألياف الضوئية، وصناعات السليكون وغيرها. وذلك من خلال إنشاء مجمع تكنولوجي بالتعاون مع القطاع الخاص. وتحسين المستوى الفني والمهاري للعاملين في صناعة البتروكيماويات، وتدريب العمالة الوطنية في القطاع الصناعي، وتطبيق برنامج توحيد تقنية المعلومات في مجال المواصفات القياسية الخليجية بين دول مجلس التعاون الخليجي.

6. **توسيع فرص ومجالات الاستثمار المحلي في الصناعة،** ودعم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وتعديل تشريعات وأنظمة الحوافز الصناعية وإعادة هيكلتها. وتطبيق أنظمة الجودة للمنتجات واستكمال تحديث المواصفات القياسية لها، من خلال تأهيل الهيئة العامة للصناعة للحصول على شهادات الجودة العالمية وبرنامج تطوير صادرات المنشآت الصناعية، وتطبيق العلامة التجارية للمنتجات الوطنية.

(4-5) سياسات قطاع الزراعة

1. **إحداث تغييرات ملموسة في معدلات نمو الناتج الزراعي** لتصل إلى 6.5%. وتستهدف خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 أن ينمو الإنفاق الاستثماري في هذا القطاع بمعدل يصل إلى 20.1% سنويا، ورفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي

الإجمالي، وذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا القطاع عبر تبسيط الإجراءات وتقديم التسهيلات والحوافز المناسبة.

2. **تشجيع الاستثمار في المجالات الزراعية المختلفة** (النباتية – الحيوانية – السمكية – التجميلية) وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص لإقامة مشاريع الإنتاج الزراعي وتسويقه، وإقامة تجمعات زراعية وعمرانية جديدة بالمناطق الحدودية، وتطوير المحاجر البيطرية ومشاريع تصنيع الألبان ومشاريع الأمـــــن الغذائـــي (وخاصة في الاستزراع السمكي)، والتنمية المستدامة للثروة السمكية والصناعات السمكية التحويلية، وإقامة ميناء صيد متعدد الأغراض.

3. **خلق كوادر وطنية متخصصة في جميع المجالات الزراعية**، وعمل الدورات المحلية لتنمية وصقل القدرات الفنية للعاملين في قطاعات الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية بالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية.

4. **إنشاء نظام معلومات جغرافية** للقسائم الزراعية، وربطه بنظم الدعم المتاحة للمنتج الوطني (النباتي – الحيواني – السمكي)، بشقيه المباشر وغير المباشر. والعمل على تطوير أساليب التوزيع والرقابة.

5. **تطوير وتحديث نظم وآليات التسويق الزراعي** بالتعاون مع القطاع الخاص، وتوفير نظام آلي متكامل للمعلومات الزراعية وقاعدة بيانات الكترونية. والعمل على إبرام اتفاقيات ثنائية مع الدول المتقدمة في المجال الزراعي وتفعيل الاتفاقيات الموقعة مع الدول الشقيقة والصديقة.

(5) سياسات تطوير البنية التحتية

(5-1) سياسات الكهرباء والماء

1. **زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية** المولدة لمقابلة الاحتياجات المتزايدة من القطاعات المختلفة بزيادة إجمالي القدرة المركبة بمقدار 6,360 ميغاواط خلال سنوات خطة التنمية 2014/2013-2011/2010، مع الاهتمام بصيانة محطات توليد الطاقة الكهربائية القائمة والمستقبلية وتطوير شبكة نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، وتحديث مراكز المراقبة والتحكم ونظم المعلومات. كما تستهدف هذه السياسة نمو قطاع الكهرباء والماء بمتوسط قدره نحو 11% سنويا خلال سنوات خطة التنمية 2014/2013-2011/2010.

2. **إتاحة تنفيذ العديد من مشاريع الكهرباء والماء أمام القطاع الخاص.** حيث تستهدف خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 أن يبلغ إجمالي استثمارات القطاع الخاص في هذا النشاط الخدمي نحو 1,800 مليون دينار خلال سنوات خطة التنمية

2014/2013-2011/2010، وهو ما يعكس التحول تجاه سياسة تشجيع المواطنين على المشاركة في الأنشطة والخدمات التي كان يستأثر بها القطاع العام.

3. **رفع إنتاج محطات تقطير المياه** بمقدار 355 مليون غالون إمبراطوري خلال سنوات خطة التنمية 2014/2013-2011/2010، وزيادة المخزون الاستراتيجي بمقدار 5,182 مليون غالون إمبراطوري خلال خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 لمقابلة الاحتياجات المتزايدة من القطاعات المختلفة وصيانة تلك المحطات بالإضافة إلى تطوير شبكة نقل وتوزيع المياه وحمايتها من الفاقد.

4. **تنفيذ مراحل مشروع ربط الشبكات الكهربائية** بين دول مجلس التعاون. وتستهدف هذه السياسة تحقيق المساندة الإستراتيجية في حالات الانقطاع الشامل للكهرباء في أحدى الدول أو حالات الطوارئ.

5. **المحافظة على البيئة ومعالجة التلوث** من خلال ترشيد الاستهلاك والدفع باتجاه تطبيق نظام شرائح الاستهلاك والتأكد من مطابقة المياه المنتجة للمواصفات العالمية.

6. **الاستعانة بأحدث التقنيات لتوليد الكهرباء وإنتاج المياه وذلك من خلال** استخدام بدائل الطاقة الجديدة والمتجددة سواء كانت الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح أو الطاقة النووية، وكذلك استخدام التقنيات الحديثة لإنتاج المياه العذبة مثل التناضح العكسي.

7. **إشراك القطاع الخاص في أنشطة قطاعي الكهرباء والماء** عبر التخصيص التدريجي لمحطات إنتاج الطاقة والمياه ونقلها وتخزينها، وذلك ضمن مشروع التخصيص العام المقترح للدولة.

8. **التشجيع على حسن استخدام الموارد الكهربائية والمياه** وذلك من خلال تطوير أنظمة الحفاظ على الطاقة وتقنين الاستهلاك وتحديث المدونة الكويتية للكهرباء ونظم الحفاظ على الطاقة في المباني والاستخدامات العامة.

(2-5) سياسات النقل والمواصلات

1. **تحسين شبكات النقل البري والبحري والجوي** بما يدعم تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وما يترتب عليه من نمو قطاع النقل والمواصلات بمقدار 15.5% سنويا خلال فترة خطة التنمية 2014/2013-2011/2010.

2. **زيادة مساهمة القطاع الخاص في قطاع النقل والمواصلات.** ففي الوقت الذي سيبلغ فيه معدل النمو السنوي للناتج في خدمات النقل والمواصلات في القطاع العام حوالي 7% خلال فترة خطة التنمية 2014/2013-2011/2010، سيصبح معدل النمو السنوي للناتج 18% في القطاع الخاص، مما يعكس الفرص المتزايدة أمام المواطنين للمشاركة في أنشطة هذا القطاع. كما يعكس ذلك الاهتمام بتوفير البنية الأساسية اللازمة لخدمة المركز المالي والتجاري.

3. **رفع كفاءة شبكة النقل البري** من خلال زيادة أطوال شبكة الطرق (إضافة حوالي 1200 كم طولي من الطرق المرصوفة السريعة والداخلية) وصيانتها والبدء في إنشاء شبكة للسكك الحديدية ومترو الإنفاق وتطوير نشاط النقل بالحافلات.

4. **تنشيط النقل البحري ورفع كفاءة بنيته التحتية** بإنشاء موانئ جديدة (ميناء بوبيان) لمقابلة الزيادة في حركة التجارة الإقليمية، مع توسعة الموانئ البحرية القائمة (مثل الشويخ والشعيبة والدوحة) وتطوير دورها في مجال إعادة التصدير ورفع طاقتها التشغيلية، وتفعيل النقل متعدد الوسائط بين الكويت والدول المجاورة.

5. **تنظيم سوق النقل الجوي وتطوير البنية التحتية** لمطار الكويت الدولي بإنشاء مبنى الركاب رقم 2، وتطبيق سياسة الأجواء المفتوحة.

6. **الاستمرار في إشراك القطاع الخاص** في تقديم الخدمات المرتبطة بالنقل والشحن الجوي وخصخصة بعض الأنشطة المتصلة بها، وكذلك أنشطة النقل البحري والبري.

7. **تطوير وتحديث خدمات النقل البري والبحري** من حيث مرور السفن والبحث والاتصال والدلائل الملاحية وتعميق الممرات ومراكز انطلاق حافلات النقل الخارجي.

(6) سياسات المالية العامة

1. **تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد لترشيد الإنفاق العام** وتجنب أوجه الهدر المختلفة، ودعم المساءلة والشفافية في تخصيص ومراقبة استخدام الإنفاق العام وضبط معدلات نمو الإنفاق الجاري، **وزيادة مستويات الإنفاق الاستثماري**، بهدف تحقيق معدل النمو المستهدف 5.1% سنويا بالرغم من الظروف الحالية للأزمة المالية.

2. **إحداث تغييرات ملموسة في معدلات نمو وهيكل الإيرادات العامة وزيادة معدل النمو المتوقع للإيرادات غير النفطية** لتصل إلى حوالي 4,200 مليون دينار في نهاية فترة خطة التنمية 2014/2013-2011/2010. ورفع نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية إلى الإجمالي العام للإيرادات لتصل إلى حوالي 30% في السنة الأخيرة من خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 مقارنة بنسبة إيرادات غير نفطية إلى الإجمالي العام للإيرادات تعادل 12% في سنة الأساس، وذلك من خلال **تعزيز الإيرادات السيادية لدولة الكويت** بوضع نظام ضريبي، وتعديل قانون رقم 79 لسنة 1995 في شان **الرسوم** والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق و**الخدمات العامة**، واستكمال اتفاقيات منع الازدواج الضريبي.

3. **تطوير رؤية رقابية أشمل وأوسع تحقق الرقابة على كفاءة الإنفاق والحفاظ على الأموال العامة** وتنظيم وتوحيد الجوانب التشريعية للشراء الحكومي، وتوحيد ومركزية الجهة المختصة بمتابعة وإعداد التشريعات الخاصة بالشراء الحكومي بما يساهم في ترشيد الإنفاق الحكومي.

4. **تطبيق موازنة البرامج والأداء في الجهات الحكومية المختلفة تدريجياً**، وبما يتيح المفاضلة بين البرامج البديلة واختيار أكثرها ملائمة لتحقيق الأهداف التنموية.

5. **دعم جهود ومبادرات التعاون الاقتصادي في إطار مجلس التعاون الخليجي.** وتفعيل دور القطاع الخاص خليجيا. وإنشاء محاور للتنمية الاقتصادية الإقليمية والعربية المشتركة عبر إنشاء منطقة للتجارة الحرة العربية وتحرير الخدمات وإقامة الاتحاد الجمركي العربي.

ثانيا: سياسات التنمية البشرية والمجتمعية

(1) سياسات التركيبة السكانية

1. **رفع نسبة السكان الكويتيين الحالية إلى إجمالي السكان** من حوالي 31% في ديسمبر 2008 إلى حوالي 34% في نهاية سنوات خطة التنمية 2014/2013-2011/2010. ومن المتوقع أن يصل إجمالي عدد السكان إلى حوالي 3.6 مليون نسمة في نهاية فترة خطة التنمية 2014/2013-2011/2010.
2. **ثبات حجم السكان الوافدين خلال فترة خطة التنمية 2014/2013-2011/2010 والحد من العمالة الوافدة الهامشية**، وذلك من خلال تخفيضها بنسبة 10% في السنة (بهدف حماية توازن التركيبة السكانية وحماية الهوية الكويتية والنسيج الاجتماعي)، والعمل على تطوير الآليات المناسبة لاختيار العمالة الوافدة على أسس علمية ومهنية والكفاءة والإنتاجية العالية كشرط لمنح تراخيص العمل.
3. **السعي الجاد لإيجاد المعالجات العملية المناسبة لمشكلة "المقيمين في البلاد بصورة غير قانونية"** وفق الإطار القانوني السليم وتطوير الإجراءات العملية المتعلقة بتأمين الاحتياجات الأساسية وسبل التعامل الإنساني بما يعكس حرص دولة الكويت على صورتها الحضارية المعهودة وعلى احترام كرامة الإنسان.

(2) سياسات سوق العمل والتشغيل

1. **انتهاج مبدأ التخطيط العلمي للقوى العاملة**، بهدف تحديد الاحتياجات الفعلية المستقبلية من العمالة في القطاع الحكومي والقطاعات غير الحكومية.
2. **تحسين بيئة وظروف العمل في القطاع الخاص** والسعي لاستبدال نظام الكفيل (من خلال قانون العمل في القطاع الأهلي) بما يحسن من فرص المنافسة الحرة في سوق العمل لصالح العمالة الوطنية، والتركيز على رفع المستوى التكنولوجي للقطاع الخاص لترشيد استخدام العمالة.
3. **تعديل تشريعات العمل بما يحقق مزيداً من الفرص لقوة العمل الوطنية**، وذلك من خلال إصدار قانون العمل في القطاع الأهلي بما يضمن حقوق العمالة، وإعادة النظر

في قانون التأمينات الاجتماعية بما يحد من ظاهرة التقاعد المبكر، وخاصة بين النساء العاملات.

4. **زيادة نسب العمالة الوطنية من إجمالي العمالة في سوق العمل لرفعها من حوالي 15.5% في عام 2008 إلى حوالي 21% في نهاية خطة التنمية 2011/2010-2014/2013.** بالإضافة إلى زيادة نسب العمالة الوطنية في القطاع الخاص من إجمالي العمالة في القطاع الخاص لرفعها من حوالي 4.8% في ديسمبر 2008 إلى 8% في نهاية خطة التنمية 2011/2010-2014/2013من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية والفرص الاستثمارية للقطاع الخاص، ومعالجة اختلالات سوق العمل عبر السعي لتطوير نظم الحوافز المالية لقوة العمل الوطنية الراغبة في العمل في القطاع الخاص، والحد من استقدام العمالة الأجنبية.

5. **زيادة فرص العمل لقوة العمل الوطنية في القطاع الخاص** لاستيعاب حوالي 65% من إجمالي الداخلين الجدد لسوق العمل من قوة العمل الوطنية بما يعادل 14,000 فرصة عمل في المتوسط سنوياً، بما فيها توفير فرص عمل منتجة للمرأة والشباب الكويتي للانخراط في العمل الحر من خلال إصدار تشريعات تتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك بهدف رفع نسبة العمالة الوطنية بالقطاع الخاص من إجمالي العمالة الوطنية من 17% عام 2008 إلى حوالي 30% مع نهاية خطة التنمية 2011/2010-2014/2013.

6. **تخفيض نسبة العمالة بالقطاع الحكومي من إجمالي السكان بإتباع سياسة تثبيت حجم العمالة بالقطاع الحكومي** من خلال توظيف ما يوازي نسبة إحلال (التقاعد والاستقالة والوفاة) وبما يضمن توفير الاحتياجات الفعلية للجهات الحكومية، أي في حدود 8 آلاف من قوة العمل الوطنية في السنة في المتوسط مقارنة بحوالي 15 ألف خلال السنوات السابقة.

7. رفع معدلات نمو فرص العمل بالقطاع الخاص من 3% سنوياً خلال الفترة 2003-2008 إلى حوالي 8% سنوياً خلال سنوات خطة التنمية 2011/2010-2014/2013، إلى جانب خفض معدلات نمو فرص العمل بالقطاع الحكومي من 2% إلى حوالي 1% خلال سنوات خطة التنمية 2011/2010-2014/2013.

8. **زيادة نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي للسكان الكويتيين لكل من الذكور والإناث** (حوالي 59% للذكور و 43% للإناث في ديسمبر 2008)، خاصة في الأنشطة الاقتصادية الجاذبة والمتوافقة مع المؤهلات التعليمية والتدريبية لقوة العمل ووفقا لمتطلبات المركز المالي والتجاري.

9. **تطوير ورفع كفاءة قوة العمل الوطنية للعمل بالقطاع الخاص** من خلال تدريب ما لا يقل عن 3000 متدرب سنويا في مجالات وتخصصات تلاءم احتياجات سوق العمل في مرحلة التحول إلى مركز مالي وتجاري (مثل تخصصات الإدارة والمال والإعلام والاتصالات).

10. **الحد من الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة وتشجيع الأنشطة الاقتصادية كثيفة رأس المال،** وخاصة في القطاع الخاص من خلال الحد من التراخيص في الأنشطة كثيفة العمالة خاصة في القطاع الصناعي والتجاري والزراعي.

11. **رفع إنتاجية العمالة في الدولة** من خلال تشغيل قوة عمل عالية الكفاءة وفقا للمستويات الدولية من خلال **تطبيق منظومة المؤهلات المهنية الكويتية** وربطها بمنح تراخيص العمل، مع التركيز على المهن التي تحتاج إليها الدولة للتحول إلى مركز مالي وتجاري.

12. **دعم المشروعات والأعمال الصغيرة والمتوسطة** (في حدود 150 مشروع صغير) والعمل على تحقيق التنوع في أنشطتها، وتكاملها مع المشروعات الكبرى، كما تتناسب مع مؤهلات وإمكانات قوة العمل الوطنية ووفقا لمتطلبات تحقيق المركز المالي والتجاري، وتوفير بيئة مناسبة للمشروعات الصغيرة للمرأة والشباب الكويتي.

13. **وقف توظيف العمالة الوافدة في القطاع الحكومي إلا في التخصصات النادرة** والتي لا تتوافر في قوة العمل الوطنية، مع الإبقاء على سياسة الإحلال للرصيد الحالي من العمالة الوافدة بالقطاع الحكومي (في حدود 10% سنويا) لتحقيق الاستخدام الأمثل لقوة العمل الوطنية وحفزها على المشاركة في فرص عمل حقيقية.

14. **تطوير آليات استقدام وتنظيم إقامة العمالة الوافدة** بما يحقق مردود اقتصادي ايجابي للاقتصاد المحلي، وبما يضمن المنافسة الحرة في سوق العمل لصالح العمالة الوطنية، وبما يساهم في إعادة التوازن في التركيبة السكانية.

15. **تحسين صورة دولة الكويت كراعية لحقوق الإنسان** أمام المجتمع الدولي والحفاظ على الأمن الاجتماعي من خلال حماية حقوق العمالة الوافدة والحد من ظاهرة الاتجار بها.

16. **التصدي لظاهرة الإقامة غير المشروعة للوافدين** مع الحد من ظاهرة التسلل إلى البلاد.

17. **وضع الضوابط لاستقدام وتشغيل خدم المنازل** وتفعيل آليات المتابعة وضبط المخالفين لقوانين الإقامة مع التشديد على تفعيل قوانين استبعاد العمالة المخالفة.

(3) سياسات التعليم العام

1. **إعادة صياغة سياسات منظومة التعليم في جميع مستوياتها** - على مستوى الطالب والمعلم والمدرسة والمناهج وطرق التدريس ووسائط تكنولوجيا التعليم - لمواكبة التغيرات العلمية والثقافية المعاصرة، وضمان تكامل أهداف النظام التربوي لتحقيق النمو العلمي والثقافي والوجداني والبدني للطالب.

2. **غرس المفاهيم الإيجابية لدى الطلبة**، مثل المواطنة والانتماء للوطن، وتمنية مهارات التفكير الحر والإبداعي، وتعزيز الوحدة الوطنية والهوية الاجتماعية والقيم الأخلاقية ونبذ جميع مظاهر الفرقة، والاهتمام بالأنشطة اللاصفية في المدارس وتنمية الهوايات.

3. **تكامل سياسات وآليات المنظومة التعليمية في جميع مراحلها** بما فيها التعليم الديني وبما يحقق الانسجام بين مخرجات المرحلة ومدخلات المرحلة التالية.

4. **إنشاء مركز وطني مستقل للتقييم والقياس لجميع مراحل التعليم العام** ليغطي كافة جوانب العملية التعليمية، وضمان حيادية أعماله وشفافيتها واستقلاليتها عن وزارة التربية.

5. **تفعيل دور المجلس الأعلى للتعليم** في تطوير التعليم العام وتنمية أجهزته وأدواته وضمان استقلاليته عن وزارة التربية.

6. **تعميق الاهتمام بالعلوم الأساسية (العلوم الطبيعية والرياضيات واللغات)** مع العمل على تمنية اتجاهات الطلاب نحو الدراسات العلمية بهدف أن تتجاوز نسبة 50% من خريجي المرحلة الثانوية في نهاية سنوات خطة التنمية 2014/2013-2011/2010.

7. **وضع نظام للتجريب تتوافر له كافة المقومات العلمية لتقويم الطرق الحديثة في التدريس** والقياس لرفع مستويات الأداء للعملية التعليمية، وبما يحقق تخفيضاً سنوياً لمعدلات الرسوب بنسبة 10% على مستوى المرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية.

8. **زيادة الفترة الزمنية للعملية التعليمية في مراحل التعليم العام** المختلفة من خلال زيادة عدد الساعات الدراسية خلال العام من 576 ساعة دراسية لتلميذ المرحلة الابتدائية إلى 805 ساعة دراسية، وزيادة عدد الساعات الدراسية لطالب المرحلة المتوسطة من 565 ساعة دراسية إلى 718 ساعة دراسية، ولطالب المرحلة الثانوية من 525 ساعة دراسية إلى 718 ساعة دراسية، أسوة بالمعدلات العالمية.

9. **وضع أسس موضوعية لاختيار المعلمين وترقياتهم** وتقييم تطورهم المهني والعلمي، وإدخال نظام الرخصة المهنية لجميع وظائف مهنة التعليم ولكافة مستوياتها التدريسية والإشرافية.

10. **توفير متطلبات نظم إدارة الجودة للمؤسسات التعليمية** مثل وضع النظم الحديثة لتطوير الإدارة المدرسية بما يحقق اللامركزية في الإدارة مع المزيد من الاستقلالية.

11. **تحسين البيئة المدرسية بشكل عام (الصفية واللاصفية)** وجعلها بيئة جاذبة للطلاب خلال أوقات الدراسة وخارجها. وتحويل مرافق المدرسة خارج أوقات الدوام للأنشطة المجتمعية للطلبة.

12. **التخصيص التدريجي للمدارس الحكومية** ضمن مشروع التخصيص العام، مع التزام الدولة بتوفير التأمين التعليمي للمواطنين.

13. **مشاركة القطاع الخاص في إدارة وإعادة بناء** عدد من مدارس وزارة التربية القديمة وبما لا يقل عن 30 مدرسة.

14. **إخضاع مدراس التعليم الخاص للتقييم المستمر** من حيث المناهج والأساتذة والمرافق لضمان الجودة ومحاربة مظاهر الاتجار في التعليم.

15. **توفير الأراضي اللازمة لاستثمارات القطاع الخاص في مجال التعليم.**

(4) سياسات التعليم العالي

1. **تحقيق الملاءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وأهداف الرؤية الإستراتيجية لدولة الكويت** للتحول إلى مركز مالي وتجاري. وتحسين جودة التعليم الجامعي والاهتمام بترقية الجوانب النوعية للعملية التعليمية.

2. **تعزيز القدرات العلمية والتقنية بين الخريجين** وذلك من خلال رفع نسبة أعداد المقبولين في الكليات العلمية والتكنولوجية إلى 55% من جملة المقبولين.

3. **تحقيق التوازن بين نسب المقبولين والخريجين في التخصصات المختلفة.** ففي حين يقبل أكثر من 38% من الطلاب في التخصصات العلمية لا تزيد نسبة الخريجين لنفس التخصصات عن 29%. مما يعني حدوث التسرب أثناء الدراسة لصالح الكليات الأدبية والمهنية.

4. **تخفيض معدلات البقاء في عدد من الكليات الأدبية ذات معدلات الرسوب العالية** إلى 110% فقط من متوسط الفترة اللازمة للحصول على الدرجة العلمية، وحتى تتناسب معدلات البقاء مع المعدلات المتعارف عليها في التعليم الجامعي عالميا.

5. **التقييم المستمر للبرامج الأكاديمية الجامعية** وتحديثها وفقاً للقواعد المعتمدة عالمياً، ومن خلال التعاون مع أرقى المختصين والمؤسسات الجامعية والمهنية الدولية.

6. **زيادة مخصصات الإنفاق على البحث العلمي الجامعي وتوجيه سياسات البحث العلمي لخدمة متطلبات التنمية**، والتفاعل مع الأهداف المجتمعية في النمو وتحقيق الرؤية الإستراتيجية.

7. **تنظيم المبادرات البحثية للهيئة الأكاديمية في إطار خطط بحثية مرتبطة بالسياسة الوطنية للبحث العلمي**، وتشجيع الأبحاث المشتركة بين أعضاء هيئة التدريس وكذلك مع المؤسسات الوطنية المختلفة.

8. **التخطيط لإنشاء جامعات مستقلة في مناطق الكويت** - إلى جانب جامعة الكويت في حرمها الجديد في الشداية - وذلك لتوفير مناخ تعليمي متنوع، والإسهام في خلق جو تنافسي فيما بينها ويدعم الجودة والتميز، على أن يسهم القطاع الخاص بدور اكبر في إدارتها وتشغيلها. على أن تكون هذه الجامعات غير هادفة للربح (وذلك بتخصيص الأراضي المناسبة لها وتسهيل حصولها على قروض ميسرة طويلة الأجل وبفوائد مناسبة).

9. **إيلاء مهمة التخطيط والإشراف على التعليم العالي في الدولة إلى مجلس أعلى لمؤسسات التعليم العالي.** وهو مجلس وطني متخصص ومدعم بخبرات دولية، ويختص بوضع السياسات ويهتم بضمان الجودة والتوجيه نحو التخصصات المطلوبة ويشجع التعاون والبحث العلمي والتنافس والتميز في جميع مؤسسات التعليم العالي، الحكومية والخاصة.

10. **التوجه نحو التنوع في التعليم الجامعي وتعددية مؤسساته** والحد من حجمها وفتح باب المنافسة بينها على أسس علمية أكاديمية بحتة.

11. **تشجيع التعاون مع المؤسسات الأكاديمية الدولية** والجامعات العالمية المرموقة.

12. **استحداث وتطوير تخصصات جديدة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب** بما يتناسب مع توجهات الدولة في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري.

13. **تطوير عمليتي التعليم والتدريب داخل الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب** من خلال استحداث تخصصات جديدة في مجال الدراسات المالية والمصرفية والتجارية، وحصر الاحتياجات التدريبية للمجتمع وتحديثها كل عامين.

14. **إعادة هيكلة برامج التعليم بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وطرق التدريس** فيها بما يحقق رفع كفاءة العملية التعليمية لمعالجة نسب الرسوب العالية

التي وصلت إلى حوالي 60% كمعدل تراكمي على مستوى البرامج التعليمية والسنوات الدراسية مجتمعة.

15. **رفع نسبة طلاب الدراسات التطبيقية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب** من حوالي 27% حالياً إلى 40% من جملة المقبولين خلال المدى الزمني لخطة التنمية 2011/2010-2014/2013، والحد من التسرب من معاهد الهيئة من 27% إلى 15% في نهاية سنوات خطة التنمية 2011/2010-2014/2013.

16. **تحفيز الجامعات الخاصة من خلال المنح والبعثات الداخلية والهبات والمساعدات** وتوفير الأراضي وبناء المرافق اللائقة ودعم نشاطها البحثي والدراسات العليا بها وتطوير هيئاتها شريطة الحد من منحاها التجاري، ومع الأخذ بعين الاعتبار التميز والجودة والتنافسية في جميع عناصر الأداء.

17. **إخضاع الجامعات والكليات الخاصة للتقييم الشامل** من حيث المناهج والبرامج وهيئات التدريس والمرافق والمخرجات والأبحاث والأنشطة المهنية والمجتمعية، وفقاً للأساليب والمعايير الدولية المتعارف عليها، وإنشاء هيئة للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة.

(5) سياسات البحث العلمي

1. **زيادة الاهتمام والاستعانة بالبحث العلمي** كأحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية.

2. **إنشاء مجلس أعلى للعلم والتكنولوجيا والابتكار** يقوم على صياغة سياسة وطنية طويلة الأمد للعلم والتكنولوجيا والابتكار، ويرعى التخطيط الاستراتيجي للبحث العلمي وإعادة هيكلة النشاط البحثي وسياساته والتنسيق بين المؤسسات الوطنية المشتغلة في البحث العلمي.

3. **زيادة الدعم المالي لأنشطة البحوث والتطوير في الدولة**، من خلال تحسين مستوى الإنفاق المنخفض حالياً على البحث العلمي (حوالي 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي) والعمل على زيادته إلى 1% خلال سنوات خطة التنمية 2011/2010-2014/2013، ثم زيادته إلى 2% خلال السنوات الأربع التالية لخطة التنمية 2011/2010-2014/2013، وفق توصيات اللجنة العليا لتطوير البحث العلمي في دولة الكويت.

4. **تعزيز العلاقة بين مؤسسات البحث العلمي وبين قطاعات الإنتاج والخدمات في الدولة والقطاع الخاص** من خلال آليات متعددة تشمل تأسيس مشروعات مشتركة بين معهد الكويت للأبحاث العلمية والقطاع الخاص الكويتي، وتطوير مشاركات أخرى للقطاع

الخاص في بعض مشروعات المعهد والجامعة خلال سنوات خطة التنمية 2011/2010-2014/2013.

5. **إنشاء مراكز تميز للأبحاث على مستوى الدولة في مجالات ذات أولوية تنموية وطنية تشمل:** مجال البترول والكيماويات، ومجال تقنيات موارد المياه وإدارتها، ومجال الطاقة المتجددة. على أن تساهم في هذه المراكز الجهات الوطنية ذات الصلة، وذلك وفق توصيات اللجنة العليا لتطوير البحث العلمي في دولة الكويت.

6. **تأسيس وحدات متخصصة في معهد الكويت للأبحاث العلمية لدعم التعاون مع القطاع الخاص** وقطاعات الإنتاج والخدمات في مجالات: التنمية المستدامة، التنمية الحضرية والغذاء، وإدارة المخلفات بأنواعها. بالإضافة إلى الدراسات المالية والاقتصادية.

7. **توظيف مخرجات البحث العلمي وتسويقها لقطاعات الإنتاج والخدمات في الدولة،** من خلال برامج وقنوات مشتركة لتسويق تطبيقات ومخرجات البحوث العلمية بالتعاون المشترك بين معهد الكويت للأبحاث العلمية وجامعة الكويت وغيرهما من الجهات ذات الصلة بالأبحاث.

8. **دعم جهود تطوير معهد الكويت للأبحاث العلمية** من خلال استكمال تنفيذ الخطة الإستراتيجية السادسة لتطوير المعهد، وبدء تنفيذ الخطة الإستراتيجية السابعة 2010-2015 لإعادة هيكلة المعهد وأدواره الإستراتيجية في اتجاه مزيد من الارتباط بأهداف التنمية في الدولة وتطورات العلم والتكنولوجيا في العالم.

9. **تطوير مؤسسة الكويت للتقدم العلمي** من خلال إعادة صياغة رسالتها وتطوير سياساتها وأدوارها لدعم قدرات منظومة العلم والتكنولوجيا الوطنية وتنسيق أنشطة البحوث والتطوير في الدولة.

10. **تطوير جهود جامعة الكويت البحثية** من خلال مشروعات محورية تشمل: تطوير البنية التحتية للبحث العلمي بالجامعة، تطوير الموارد البشرية في مجال البحث العلمي، وتبنى مشاريع أبحاث ذات أولوية تنموية بالجامعة خلال فترة خطة التنمية 2011/2010-2014/2013.

11. **تعزيز قنوات التعاون البيني المشترك والشراكات الفعالة بين مؤسسات البحث العلمي،** وخاصة بين معهد الكويت للأبحاث العلمية وجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي، في إطار أولويات التنمية وبرامج الشراكات الفعالة لمراكز التميز.

12. **تعزيز التعاون العلمي الدولي للمؤسسات البحثية والتعليمية الوطنية** والمراكز العلمية والبحثية المتطورة في الخارج من خلال برامج ومشروعات لمعهد الكويت للأبحاث العلمية وجامعة الكويت مع ربطها بأولويات التنمية.

13. **تعميق ونشر الثقافة العلمية والممارسات العلمية البناءة وتنمية الابتكار في المجتمع** خاصة بين الأجيال الناشئة من خلال برامج ومشروعات مشتركة للمؤسسات العلمية ومنظمات المجتمع المدني المعنية، ودعم جهود النادي العلمي.

(6) سياسات الشؤون الصحية

1. **تطوير الطاقة الاستيعابية لمنشآت الرعاية الصحية** من مستشفيات ومراكز للرعاية الصحية الأولية مع زيادة أعداد الأطباء والممرضين المؤهلين بما يتناسب مع تقديم خدمة صحية جيدة.
2. **إنشاء مستشفيات في محافظات الكويت لتقديم الخدمات الصحية لسكان هذه المحافظات**، ومضاعفة عدد الأسرة من خلال بناء المستشفيات وملاحق للمستشفيات القائمة خلال سنوات خطة التنمية 2014/2013-2011/2010، وتخفيض معدلات الازدحام في مراكز الرعاية الصحية الأولية بإنشاء 34 مركز للرعاية الصحية الأولية خلال سنوات خطة التنمية 2014/2013-2011/2010.
3. **تطوير ورفع مستوى جودة الخدمات الصحية بمراكز الرعاية الصحية الأولية** من خلال 12 برنامجاً، مثل الممارس العام ورعاية الطفولة وطب العائلة ورعاية مرضى السكر ورعاية الأمومة والصحة العامة والتوعية الصحية.
4. **تطوير خدمات طب الأسنان بزيادة عدد العيادات** من 194 عيادة إلى 300 عيادة حتى نهاية سنوات خطة التنمية 2014/2013-2011/2010، وتحقيق زيادة ملموسة في عدد أطباء الأسنان لرفع معدل أداء الخدمة من طبيب واحد لكل 3 ألاف نسمة إلى طبيب واحد لكل ألف نسمة.
5. **إعادة تجهيز المختبرات الطبية وزيادة طاقتها**، من خلال تطوير 75 مختبراً طبياً قائماً حالياً بمراكز الرعاية الصحية الأولية وإنشاء 48 مختبراً طبياً جديداً حتى نهاية سنوات خطة التنمية 2014/2013-2011/2010.
6. **الارتقاء بخدمات التمريض** من خلال رفع نسبة الممرضين إلى الأطباء من 2 ممرض لكل طبيب (المعدل الحالي) إلى 4 ممرضين لكل طبيب طبقا للمعايير الدولية.
7. **تطوير جودة الرعاية الصحية** من خلال تطبيق نظام الاعتراف الدولي بجودة خدمات الرعاية الصحية وتطبيق 268 معياراً للجودة في جميع الأقسام واللجان العاملة بمستشفيات وزارة الصحة.

8. **وضع نظام متكامل للتأمين الصحي لدولة الكويت يشمل المواطنين والمقيمين،** بمساهمة كل من الهيئة العامة للاستثمار وبدعم من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ولتحقيق تغطية 100% لمظلة التأمين الصحي للمواطنين والمقيمين مع نهاية سنوات خطة التنمية 2014/2013-2011/2010.

9. **العمل على تطوير نظام العلاج في الخارج** وتنظيم خدماته وترشيد تكاليفه، من خلال وضع القواعد الواضحة لترشيح المستفيدين، وإعداد إحدى المستشفيات بأطقم عالمية بمساعدة أطقم طبية محلية، والاستفادة من إمكانات بعض مستشفيات القطاع الخاص.

10. **دراسة فصل الكويتيين عن الوافدين في المستشفيات والمراكز التخصصية** وهي سياسة موازية لما هو معمول به في الخدمات التعليمية، وذلك لمواجهة التأخير المزمن في تلقي الخدمات الصحية التي يواجهها المواطنون، مع توفير التأمين الصحي للجميع والاستفادة من المستشفيات الخاصة.

11. **دعم دور القطاع الخاص الصحي** وتهيئته لتحمل مسئولياته في الارتقاء بالخدمات الصحية من خلال توسيع مظلة التأمين الصحي للكويتيين والوافدين، وتشجيعه على افتتاح فروع للمستشفيات العالمية المتميزة وتوطينها في الكويت لترشيد الطلب على العلاج في الخارج، وتوفير الأراضي للقطاع الخاص لبناء المستشفيات في المناطق الحضرية المختلفة.

12. **خلق التنافسية في المجال الصحي عبر تقديم التسهيلات للقطاع الخاص** في توفير الأطباء والأطقم الطبية المساعدة ، وتيسير الإجراءات في منح التراخيص عبر فصل إدارة التراخيص عن روتين الوزارة.

13. **تخصيص إدارات بعض المستشفيات** ومراكز الرعاية الصحية الأولية ضمن مشروع التخصيص العام في الدولة.

(7) سياسات البيئة الطبيعية

1. **بناء منظومة متكاملة لحماية البيئة في الدولة**، كي تحقق حماية المنظومات البيئية المتنوعة في البلاد وتضمن استدامة الموارد الطبيعية وتخفيض مستوى الملوثات إلى الحدود المسموح بها بيئيا وصحيا.

2. **استصدار قانون شامل للبيئة يوفر الضوابط الوطنية للحماية البيئية** ويضمن إلزام كافة الأنشطة الاقتصادية بإجراء دراسات المردود البيئي ودراسات التوافق البيئي ويمنح المراقبين البيئيين سلطة الضبطية القضائية.

3. **استيفاء كافة الاشتراطات البيئية لمستويات التلوث المسموح بها** في البيئات المختلفة (البرية والجوية والبحرية) لضمان تنفيذ دولة الكويت لالتزاماتها البيئية الدولية.

4. **الإدارة المتكاملة لجودة الهواء والحد من المخاطر الصحية والتنموية لملوثاته**، وذلك من خلال حصر مصادر التلوث الثابتة والمتحركة، وتحديد نوعية الملوثات الجوية المنبعثة منها وتقدير كمياتها، ودراسة المخاطر الصحية والبيئية المتعلقة بالانبعاثات الجوية في البلاد، ووضع خطة طوارئ لمواجهة تسرب الغازات وانبعاث الغازات الصناعية.

5. **حماية البيئة البحرية والمساعدة على إعادة تأهيل منظوماتها** التي تعرضت للخطر، وذلك من خلال إدارة المخاطر الايكولوجية في البيئة البحرية، وبناء نظام آلي للمراقبة الدورية للمتغيرات الأوشنوغرافية، ووضع مجسات للرصد البيئي على الشواطئ.

6. **حماية الموارد الأرضية والتربة والحد من زحف التصحر وصيانة المحيط الحيوي لعناصر الحياة البرية**، وذلك من خلال تقدير المخاطر على البيئة البرية الناتجة عن الأنشطة البشرية، ودراسة تأثير الملوثات على نوعية المياه الجوفية ومكامنها، وتعزيز أنشطة الرصد والرقابة على البيئة البرية بالمشاركة مع الجهات الأخرى ذات العلاقة بما فيها منظمات المجتمع المدني، ودراسة تأثير المشروعات التنموية المختلفة على التضاريس البرية وتحديث الطرق المستخدمة في أعطاء التراخيص من قبل بلدية الكويت.

7. **وضع الوسائل لمعالجة الوضع البيئي في مناطق الكويت**، وتوفير الميزانيات والتشريعات اللازمة للمحافظة على البيئة من التلوث، وتخفيض معدلات التلوث الحالية إلى الحدود المسموح بها، وذلك من خلال المسح الشامل لمستويات التلوث الصناعي خلال العام الأول لتنفيذ خطة التنمية 2014/2013-2011/2010، وإلزام المنشآت الصناعية بوضع نظم للتوافق البيئي خلال ستة أشهر من الانتهاء من حصر

الملوثات على أن يكون الإلزام بقوة القانون الشامل للبيئة، ووضع الحلول الهندسية والمعالجة البيولوجية لتخفيض مستويات الملوثات الصناعية.

8. **حماية التنوع الحيوي ودعم وتشجيع تشييد المحميات الطبيعية** لتوفير الحماية الكاملة للأنواع النباتية والحيوانية النادرة، وإتباع النظم العلمية للإكثار منها، وتقييم وإعادة تأهيل المحميات الطبيعية القائمة على أسس علمية، وتسجيل عناصر التنوع الحيوي الحالية في الدولة، وتشييد عدد من المحميات الطبيعية البرية والبحرية.

9. **تطوير نظام آمن لإدارة المخلفات الصلبة والسائلة والخطرة**، بما يضمن الحد من مستويات التلوث الناتج عن تداول المخلفات بالطرق التقليدية، وتحقيق عوائد اقتصادية من أنشطة تدوير المخلفات وتأمين البيئة من آثار المخلفات الخطرة، وذلك من خلال إغلاق كافة المرادم الحالية (16 مردماً) ومعالجة محتوياتها علميا للحد من الانبعاثات الملوثة الناتجة عنها، ومعالجة المرادم القديمة أيضا.

10. **تشجيع عمليات إعادة تدوير المخلفات** من خلال توفير كافة الاستشارات العلمية للمستثمرين للقيام بأنشطة إعادة تدوير المخلفات وإتباع نظام بطاقات السلع وفق أحدث النظم العالمية، وتطبيقه على السلع المحلية والمستوردة لضمان قابلية السلع لإعادة التدوير الآمن.

(8) سياسات الرعاية والتنمية الاجتماعية

1. **دعم وتطوير آليات شبكة الأمان الاجتماعي**، حتى تكون أكثر مرونة في الاستجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في ظل ظروف الأزمة المالية العالمية والتغيرات التنموية الواسعة التي يقدم عليها المجتمع الكويتي.

2. **تطوير مفهوم المساعدات الاجتماعية** بإعداد القادرين منهم على العمل المنتج حتى يتمكنوا من الاستقلال ماديا عن المساعدات، وتهدف خطة التنمية 2011/2010-2014/2013 إلى إدخال عدد يتراوح ما بين 30-50 فرداً سنويا في دورات تدريبية لهذا الغرض.

3. **إلزام الجمعيات التعاونية بمستوى أرباح سنوية 7% كحد أقصى** والقضاء على مستويات الأرباح التجارية المبالغ فيها التي اتجهت الجمعيات التعاونية إلى تحقيقها في السنوات الأخيرة.

4. **رفع سقف الراتب الخاضع للتأمينات الاجتماعية، وزيادة المعاش التكميلي** في حدود 67%.

5. **العمل على تطوير سياسات الرعاية للفئات الحساسة اجتماعيا** - وهم الأطفال والمسنين والأحداث والجانحين ومجهولي الأبوين - من أجل حماية الطفولة من مشكلات التنشئة والأخطاء الصحية والأغذية الضارة، وتحقيق الدمج الاجتماعي للمسنين ومد العمر الفاعل اجتماعيا لهم، وحماية الأحداث من الاستغلال والحد من حالات الانحراف لتحقيق مستوى أعلى من السلم الاجتماعي.

6. **توفير الرعاية والبيئة السليمة لجميع الأطفال من خلال** إنشاء عدد من حدائق الأطفال النموذجية بعدد 10 حدائق لزيادة عدد الأطفال المستفيدين بعدد 10 آلاف طفل، والتوسع في مشروع أب اليتيم بواقع 50 أباً كل عام، وإعادة قيد نزلاء دور الأحداث في المدارس لتحقيق الدمج المجتمعي لهم.

7. **وضع ضوابط صحية لتصنيع واستيراد أطعمة الأطفال** يراعى فيها تحقيق التوازن الغذائي، وتجنب استخدام المواد الملونة الكيميائية، وخلوها من المواد المضادة للأكسدة. وتوعية الأسر بأهمية التغذية الطبيعية للأطفال.

8. **حماية الأطفال من الاستغلال والعنف** من خلال سن قانون خاص بذلك.

9. **تشجيع الأعمال الفنية الراقية والهادفة** للارتقاء بثقافة الطفل وتنمية مواهبه وصقلها.

10. **تقديم الخدمات المتخصصة للمسنين وتطوير أغراضها** وزيادة عدد الفرق القائمة بالخدمة المتنقلة بعدد 18 فرقة، وإنشاء 3 مراكز تدريب متخصصة لكبار السن تكسبهم مهارات جديدة وفق قدراتهم ورغباتهم، وإنشاء 12 مركزاً جديداً للرعاية والتأهيل في جميع المحافظات لتقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية والعلاجية والتأهيلية والمهنية للمسنين.

11. **إتباع الوسائل والآليات المناسبة لتغيير مفهوم رعاية المعاقين** إلى مفهوم المشاركة من خلال الدمج المجتمعي للمعاقين وذلك من خلال: بناء عدد 6 ورش محمية لتدريب المعاقين لمساعدتهم على الاندماج المجتمعي، ووضع نظام لحماية المجتمع من نمو الإعاقات سواء عن طريق الإصابات والحوادث أو عن طريق الوراثة.

12. **رعاية المعاقين وحماية مصالحهم** من خلال مشروع للحصر الشامل للإعاقات في المجتمع الكويتي، ووضع نظام شامل للدمج المجتمعي لهم يقوم على مبدأ عدم التمييز ضد المعاق.

13. **تطوير المجتمع المدني ورفع كفاءته** وذلك من خلال: توجيه الدعم المالي والفني لمنظمات المجتمع المدني وإلغاء السياسات المعيقة لنشاطاتها، وتعديل قانون جمعيات النفع العام بناء على مقترحات منظمات المجتمع المدني.

14. **توعية الشباب بأهمية العمل التطوعي**، وتوسيع أطر المشاركة الشعبية في الأعمال المجتمعية المختلفة من خلال منظمات المجتمع المدني.

15. **دعم نظم إقرار العدالة وسيادة القانون في المجتمع** في ظل الاحترام الكامل للدستور، وتطوير النظم الموازية للتقاضي مثل نظم التحكيم والاستشارات الأسرية لسرعة البت في القضايا، وبما لا يخل بمبدأ سيادة القانون.

(9) سياسات شؤون المرأة والشباب

1. **الدفع باتجاه المزيد من التمكين المجتمعي للمرأة الكويتية**، وذلك من خلال دعم حقوقها السياسية، وتعزيز دورها في مراكز صنع القرار، وتوسيع أطر مشاركتها المجتمعية، وتذليل العقبات أمام تحقيق المرأة للمزيد من المكاسب المشروعة.

2. **تطوير آلية مؤسسية لمتابعة قضايا المرأة والشباب والأسرة** ورصد التقدم والإخفاقات التي تواجهها واقتراح الحلول لها.

3. **المساهمة في توفير الرعاية السكنية لبعض فئات المرأة** من خلال إنشاء صندوق إسكاني للمطلقات والأرامل والمتزوجات من غير الكويتي وغير المتزوجة مما سيخدم أكثر من 60 ألف إمرأة.

4. **مراجعة كافة التشريعات التي تكفل الحقوق المدنية والاجتماعية للمرأة بما يحقق العدالة الاجتماعية لكافة فئات المجتمع ولا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية والدستور.**

5. **توجيه المزيد من الجهود نحو تحقيق تمكين الشباب الكويتي** في مجتمعه من خلال توسيع دوره الاجتماعي وتشجيع مبادراته وتحفيزه للابتكار والانخراط في العمل الحر.

6. **تطوير مفهوم مراكز الشباب والأندية الرياضية** الحالية والاعتناء بتصاميمها والارتقاء بمكوناتها وبرامجها كي تصبح جاذبة ومؤثرة.

7. **دعم الأنشطة الطلابية** ورعاية منظماتها وتطوير مبادراتها المجتمعية ورعاية أنشطتها التعليمية والثقافية.

8. **تشجيع الشباب على إنشاء المنظمات المدنية الشبابية** متعددة الأغراض والاهتمامات وتوفير المظلة لأنشطتها.

9. **حماية الشباب من مخاطر المواد المخدرة** والمسكره والانحرافات السلوكية والظواهر اللاأخلاقية والمنشطات بأشكالها **وتصميم برامج التوعية ضد مخاطر المخدرات والمنشطات** بأشكالها وبمشاركة من الشباب ومنظماتهم.

10. **المحافظة على الأسرة**، اللبنة الأساسية في البناء الإجتماعي بدعم جهود التوعية الأسرية.

(10) سياسات شؤون الفكر والفن والثقافة

1. **تشجيع الإبداع الفني والأدبي ونشر الثقافة الراقية في المجتمع**، وتوفير عناصر البنية الأساسية الثقافية من المسارح والقاعات وتطوير المتاحف والمكتبات العامة، وتنظيم المسابقات الإبداعية في مجالات الفن والأدب.
2. **إعادة بناء وترميم الوضع الثقافي بأشكاله المختلفة في البلاد لإحياء تراث الكويت الطويل** وإمكاناتها وريادتها في جميع المجالات عبر العقود الطويلة السابقة.
3. **تحقيق الانطلاق الفكري الحر والمبدع والخلاق في المجتمع** من خلال تذليل كافة المعوقات أمام المزيد من الحريات الإعلامية ورفع القيود الإدارية.
4. **رعاية نتاج الثقافة والفن والفكر والأدب** وتطوير وسائل عرضها من خلال بناء المنشآت الحديثة مثل المجمع الثقافي ومعارض الفنون التشكيلية.
5. **إحياء مكانة الهوايات والقدرات في التعليم العام** لبناء جيل مبدع يسهم في تعزيز الوعاء الثقافي الجيل للمجتمع.
6. **نبذ أفكار التطرف والغلو** من خلال العمل على إعلاء فكر الوسطية وتوفير البيئة المناسبة لنموه من خلال الحوار المجتمعي الواسع، دون حجر على الأفكار أو مصادرة الحق في الاجتهاد أو الاختلاف.
7. **الاعتناء بالمكتبات العامة وتجهيزها بأحدث المتطلبات** للارتقاء بدورها في تشجيع القراءة والاطلاع الحر الرامي إلى تنوير الأفراد وتنمية التفكير الحر والنقدي والابتكاري.
8. **الارتقاء بمكانة المتاحف المختلفة** (الوطنية والتاريخية والفنية والعلمية) وكذلك صالات عروض الفنون التعبيرية والتشكيلية وصالات الموسيقى.
9. **تشجيع الأعمال الفنية الراقية والهادفة إلى الارتقاء بثقافة الطفل** وتنمية مواهبه وصقلها مع مراقبة ما تنتجه الشركات لمسرح الطفل لتجنب تأثيراته السلبية.

(11) سياسات الرعاية السكنية

1. **تقليص فترة الانتظار لمستحقي الرعاية السكنية** عبر توفير متطلبات تنفيذ وتسريع إنجاز الوحدات السكنية لمقابلة الطلبات المتراكمة والجديدة، وتسريع خدمات البنية الأساسية من قبل الجهات المختصة.

2. **توفير الأراضي الصالحة لتنفيذ المشاريع الإسكانية** بهدف تقليص تراكم طلبات الرعاية السكنية بالتنسيق مع الجهات المعنية وعبر تحرير الأراضي الخاضعة لامتيازات شركة نفط الكويت.

3. **الشروع في بناء المدن الجديدة** المخطط لها بالتعاون مع القطاع الخاص وفقاً لآليات متنوعة.

4. **المعالجة الجذرية للبعد التمويلي للرعاية السكنية** وذلك من خلال تنويع الموارد المالية للمؤسسة العامة للرعاية السكنية بوسائل عديدة، منها إضافة استخدامات جديدة للأراضي في مشاريع الرعاية السكنية مثل الاستخدامات الاستثمارية والتجارية والصناعية والحرفية في مخططات المدن الجديدة.

5. **تنمية الموارد المالية لبنك التسليف والادخار** ليتمكن من تنفيذ برنامجه للإقراض العقاري.

6. **توسيع دور القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ خطط الرعاية السكنية** بصورة فعلية وملموسة ومتنوعة، وخاصة في مشاريع المدن الجديدة.

7. **تعديل قانون 27 لسنة 1995 بشأن مشاركة القطاع الخاص** في تنفيذ مشاريع المدن الجديدة بنظام B.O.T وغيره من الآليات، وتنشيط وتوسيع هذا الدور من خلال مشروع التخصيص العام.

8. **تعديل القانون رقم 7 لسنة 2008 الخاص بمشاريع أملاك الدولة** وبما يتوافق مع طبيعة المشاريع الإسكانية.

9. **تطوير مفهوم وفلسفة الرعاية السكنية** وذلك من خلال دراسة شروط استحقاق الرعاية السكنية للحد من عدد طلبات الرعاية السكنية، وعبر التحول التدريجي لمسؤولية الرعاية الإسكانية من الدولة إلى المواطن عبر ترتيبات مختلفة.

10. **توفير بدائل سكنية جديدة والتوجه نحو تغيير نمط التمدد الأفقي للمشاريع الإسكانية**، والتخلي التدريجي عن النماذج النمطية للإسكان في المنطقة السكنية الواحدة وعن التجهيز الكامل للوحدات السكنية للمستفيدين.

ثالثا: سياسات الإدارة العامة والتخطيط والمعلومات

(1) سياسات الإدارة الحكومية والشفافية والمساءلة

1. **إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية وتخفيض حجمها** وفك تشابك الاختصاصات فيما بينها من خلال تحديث الهياكل تنظيمية وإعداد أدلة تنظيمية في الجهات الحكومية.
2. **تطوير وضبط وتخفيض الهياكل الوظيفية في القطاع الحكومي** من خلال الانتهاء من تطبيق جميع المجموعات الوظيفية للخدمة المدنية خلال فترة خطة التنمية 2014/2013-2011/2010.
3. **الارتقاء بنوعية أداء وسبل تقديم الخدمات العامة** وخدمات قطاع الأعمال من خلال تبسيط إجراءات وتحديث دليل الخدمات العامة.
4. **تطوير قطاع خدمات الأعمال في الأجهزة الحكومية ودعم بيئة الاستثمار** عبر الخدمات الإلكترونية المناسبة، بما يسهم في تحسين وضع الكويت على مؤشر ممارسة الأعمال للبنك الدولي.
5. **دراسة تخصيص بعض الخدمات الحكومية** أو تكليف القطاع الخاص بإدارة بعضها لتحسين الأداء وتخفيف الأعباء غير الضرورية التي تتحملها الدولة.
6. **استكمال مشروعات الحكومة الإلكترونية** وتطوير القائم منها عبر تأسيس مراكز الخدمات الالكترونية الشاملة، والمشروعات الداعمة لها بما في ذلك مشروع البوابة الرسمية الإليكترونية لدولة الكويت.
7. **ربط أنظمة المعلومات في القطاع الحكومي من خلال شبكة الكويت للمعلومات** بنهاية عام 2009/2010 ، واستكمال إنشاء مركز البيانات الوطني للقطاع الحكومي.
8. **تطوير القيادات في القطاع الحكومي** لتحسين كفاءة الأداء والتعامل الإيجابي مع قطاعات الأعمال وإنشاء مركز متخصص لإعداد القيادات الإدارية الحكومية.
9. **تفعيل وتطوير الأطر التشريعية والآليات المؤسسية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية** في المجتمع والاقتصاد، بما يدعم التنمية ويحسن ترتيب الكويت على مؤشر الشفافية العالمي، وبما يتوافق مع المتطلبات الدولية في هذا الخصوص.
10. **إصدار قانون مكافحة الفساد وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد.**
11. **تعزيز دور منظمات المجتمع المدني النوعية في مجال الشفافية ومكافحة الفساد** ودعم مبادراتها بخطة التنمية 2014/2013-2011/2010 لبناء المؤشرات وغرس ثقافة

وممارسات الشفافية والمساءلة الإيجابية في المجتمع والاقتصاد والإدارة العامة بالتعاون مع الأجهزة المعنية.

12. **تعزيز الشفافية، وتوفير المعلومات للجميع، ومكافحة الفساد**، والعمل على تفعيل الرقابة الحكومية والبرلمانية على كافة أنشطة الدولة، وتوفير الأطر التشريعية والآليات المناسبة لتحقيق هذه السياسات.

(2) سياسات التخطيط والإحصاء

1. **دعم وتطوير النشاط التخطيطي من خلال تأسيس معهد متخصص للتخطيط والإحصاء** وإعداد دراسات نوعية تغطى قضايا مستقبلية وقضايا تنموية جارية وأخرى حول تطوير منهجية التخطيط علميا وعمليا بالتنسيق مع المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.
2. **تفعيل وظيفة التخطيط في المؤسسات الحكومية وإشاعة ثقافة التخطيط** من خلال إعداد دليل علمي للتخطيط على مستوى الدولة يبين المنهجية والأدوات بشكل مفصل، وتدريب القائمين على التخطيط بشكل منهجي وعبر إطار موحد.
3. **إنشاء وحدات للتخطيط في الأجهزة الحكومية وتعزيز قدرات التخطيط الاستراتيجي فيها**، وتدريب الكوادر الفنية في الأجهزة الحكومية من قبل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.
4. **الاهتمام بنشاط المتابعة للخطط والبرامج وتطويره وتفعيله كنشاط تنموي** من خلال مقترح بخطة التنمية 2014/2013-2011/2010 لإنشاء منظومة متكاملة لمتابعة خطط التنمية وبرامج عمل الحكومة.
5. **دعم مشاركة المواطنين في التعامل مع القضايا التنموية العامة** ودعم الإعلام التنموي والتسويق الاجتماعي لمشروعات التنمية من خلال مشاريع متخصصة.
6. **تطوير نشاط الإحصاء الوطني** بما يدعم جهود التنمية وتوفير المعلومات الدقيقة لصناع السياسات العامة ومتخذي القرار وقطاعات الأعمال والجهات الخارجية.
7. **إجراء التعداد العام للسكان والمنشآت لعام 2010** وفق أحدث الوسائل والأدوات.
8. **تطوير بنوك المعلومات والخدمات الإحصائية** في الإدارة المركزية للإحصاء وهيئة المعلومات المدنية.
9. **تطوير المؤشرات الإحصائية في عدد من المجالات الهامة**، مثل: تمكين المرأة، والبطالة، ومسح القوى العاملة، ومسح العقارات السكنية والاستثمارية، وقياس ثقة المستهلك.

10. **بناء قواعد المعلومات والمؤشرات الاقتصادية المختلفة** وتوفيرها بشكل ميسر على شبكة الإنترنت بما فيها إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر.

11. **تطوير الخدمات الإحصائية في نظام المعلومات المدنية واستكمال مراحل البطاقة الذكية.**

12. **نشر المعلومات الإحصائية الحديثة بشكل دوري على الإنترنت** خدمة للمستفيدين، مع التركيز على توفيرها للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

13. **دعم الإدارة المركزية للإحصاء لتوفير قاعدة البيانات المناسبة**، والعمل على تحديثها باستمرار وربطها إلكترونيا بكافة الجهات الحكومية وغير الحكومية، وتوفير المتطلبات المالية والتشريعية والبشرية والفنية والتدريب والتأهيل اللازم لتطويرها.

(3) سياسات مجتمع المعلومات

1. **إعادة هيكلة قطاع المعلومات والاتصالات تشريعيا ومؤسسيا**، من خلال استكمال استحداث وتطوير التشريعات ذات العلاقة ومنها: إصدار قانون جديد للاتصالات، وقانون التجارة والمعاملات الالكترونية، وقانون حماية الخصوصية والسرية، وقانون الكود الموحد، وتطوير قانون حماية الملكية الفكرية.

2. **استكمال التطوير المؤسسي لقطاع الاتصالات والمعلومات** وذلك بإنشاء هيئة تنظيم قطاع الاتصالات ومؤسسة البريد.

3. **تطوير وتحديث البنية التحتية للاتصالات والمعلومات** من خلال استكمال تغطية كافة مناطق الدولة بالخدمة الهاتفية وشبكة الألياف الضوئية لتوفير خدمات الإنترنت بكافة المناطق، وضبط وحماية البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

4. **استكمال تحرير قطاع الاتصالات وذلك بخصخصة بعض خدماته** مثل الهواتف الثابتة في الدولة بعد الانتهاء من مشروعات إعادة تأهيل وتطوير شبكات الاتصالات الهاتفية في دولة الكويت.

5. **توسيع الاهتمام بأمن المعلومات وإدارة الكوارث والأزمات المعلوماتية** من خلال مشروع متكامل للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.

6. **استكمال مقومات تطوير مجتمع المعلومات** من خلال إعداد دراسات وتقارير سنوية ودورية حول مقومات ومتطلبات ومؤشرات تطوّر مجتمع المعلومات الكويتي من جانب الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.

7. **الارتقاء بالعاملين في مجال المعلومات والاتصالات** من خلال برامج مخططة للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المعنية.
8. **نشر ثقافة المعلومات وتطبيقاتها في المجتمع** من خلال برامج مشتركة بين الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات ووزارات التربية والإعلام ومنظمات المجتمع المدني المعنية.

الجزء الرابع

مستهدفات خطة التنمية

مستهدفات خطة التنمية 2014/2013-2011/2010
الكمية والمتطلبات التشريعية والمؤسسية

أولا: المستهدفات الكمية لخطة التنمية

منهجية وضع الأهداف الكمية للخطة

توضع جميع الأهداف الكمية بشكل أساسي على أساس نموذج الاقتصاد الكلي (Macro-Economic Model(ME)). ويتم التعامل مع الإنفاق الاستثماري لدى القطاعات والأنشطة الاقتصادية على أنها عوامل خارجية. إن النموذج الفرعي للعمل في نموذج (ME) يساعد في التنبؤ بالطلب داخل سوق العمل. كما إن النموذج الفرعي للناتج من زاوية العرض في النموذج (والذي يتكون من دوال الإنتاج) يساعد في التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي للأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة لفترة خطة التنمية 2014/2013-2011/2010. الاستثناء الوحيد هو النفط الخام والكهرباء والماء. بالنسبة للنفط الخام لأن الكميات المنتجة وكذلك أسعار النفط تتحدد خارجياً. إما بالنسبة للكهرباء والماء فإن سلسلة البيانات المطلوبة للنموذج تظهر قيمة مضافة سالبة للسنوات قبل 2002، بينما يستخدم النموذج بيانات الفترة بين 1983 – 2004 ومن غير الممكن تقدير دوال الإنتاج بقيمة مضافة سالبة.

(1) مستهدفات في المجال الاقتصادي

جدول (6): مستهدفات معدل نمو الناتج والاستثمارات للخطة الإنمائية 2011/2010- 2014/2013 في القطاعين العام والخاص[1]

البيان	القطاع العام (نفطي) [2]	القطاع العام (غير نفطي)	قطاع خاص	إجمالي
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الحقيقي	[3] %2.5	%5.5	[4] %11.1	%6.5
متوسط قيمة الاستثمارات السنوية (مليون د.ك)	1,491	[5] 2,410	[6] 3,797	7,698

(1) سنة الأساس هي عام 2009/2008.

(2) يشمل النفط الخام و المكرر.

(3) يعكس متوسط معدل نمو السنوات الأربع لخطة التنمية 2011/2010- 2014/2013. وهي تعتمد على سعر النفط مستخدم بمقدار 40 دولار للبرميل وكمية النفط المنتج 2.4

مليون برميل يومياً للسنة الأولى (2011/2010). بينما سجلت معدلات النمو السنوية للقطاع النفطي العام 30.3%، 29.8%، 8.1% للأعوام 2012/2011 و2013/2012 و2014/2013 على التوالي. وقد أدى ذلك إلى نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاع العام (النفطي وغير النفطي) 18.6%، 19.8%، 7.2% للأعوام 2012/2011 و2013/2012 و2014/2013 على التوالي.

(4) يعكس ارتفاع متوسط معدل نمو القطاع الخاص الأهداف الإستراتيجية لخطة التنمية حيث من المتوقع أن يقوم القطاع الخاص بدور كبير في أنشطة متعددة، وتحديداً فيما يتعلق بالنقل والاتصالات، والأعمال اللوجستية، والكهرباء والماء، والصحة.

(5) يشمل الإنفاق الاستثماري للقطاع العام، الإنفاق الاستثماري الحكومي من قبل الوزارات والإدارات وجميع الميزانيات الملحقة والمستقلة. وهذا ما يفسر أنها أكبر من الإنفاق الاستثماري المستهدف في الميزانية العامة.

(6) يعكس هذا الاستثمار الضخم مجدداً تحول الأنشطة الاقتصادية الرئيسية إلى القطاع الخاص. ومن المتوقع أن تصل إلى 5 مليار دينار في السنة الأخيرة من خطة التنمية 2011/2010-2014/2013.

جدول (7): الأهداف الكمية لخطة التنمية 2011/2010-2014/2013 في القطاع النفطي وغير النفطي

البيان	2009/2008	2013/2014
نصيب القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي	%43	%39
نصيب القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي	%57	%61
نصيب القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	%65	%70
نصيب القطاع الخاص في إجمالي الاستثمار غير النفطي	%40	%65
متوسط نسبة الاستثمارات للناتج المحلي الإجمالي	%18	%23
متوسط نسبة استثمار القطاع الخاص للناتج المحلي الإجمالي	%4.7	%12.5
متوسط نسبة استثمار القطاع العام للناتج المحلي الإجمالي	%13.4	%10.4
نصيب الإيرادات غير النفطية لإجمالي الإيرادات الحكومية	%12	%9.8

جدول (8): الأهداف الكمية لخطة التنمية 2011/2010-2014/2013 للنمو في الإنفاق الحكومي [1]

البيان	2009/08-2004/03	2014/13-2009/08
معدل النمو السنوي للإنفاق الحكومي	%13.7	%4.5

(1) المعلومات المتوافرة عن الصرف الحقيقي لميزانية 2009/2008 في حين أن الصرف الحقيقي لـ 2010/2009 لم ينتهي.

جدول (9): الأهداف الكمية للتحول في مشاركة القطاع الخاص حسب الأنشطة الاقتصادية

الأنشطة	الناتج المحلي الإجمالي			
	2009/2008		2014/2013	
	قطاع عام (%)	قطاع خاص (%)	قطاع عام (%)	قطاع خاص (%)
الزراعة والصيد	0	100	0	100
النفط الخام	100	0	100	0
تكرير نفط وبتروكيماويات	100	0	100	0
صناعات تحويلية	5	95	5	95
الكهرباء والماء	100	0	73	27
التشييد والبناء	0	100	0	100
التجارة الداخلية والخارجية	0	100	0	100
النقل والمواصلات	28	72	19	81
التمويل والتأمين	0	100	0	100
التعليم	94	6	94	6
الصحة	92	8	85	15
الخدمات الأخرى	83	17	79	21
إجمالي غير النفطي	35	65	30	70
الإجمالي العام	63	37	56	44

(2) مستهدفات في مجال التنمية البشرية والمجتمعية

جدول (10): الأهداف الكمية لبعض مؤشرات التنمية البشرية والمجتمعية

المؤشر	2009-2008	2014-2013
السكان والتركيبة السكانية		
نسبة السكان الكويتيين *	%31.4	%35
قوة العمل		
نسبة العمالة الكويتية في القطاع الخاص (2008)	%4.8	%8
المتوسط السنوي لعدد المعينين في القطاع الحكومي (2003-2008)	15,000	8,000
المتوسط السنوي للزيادة في العمالة (2003-2008)	108,000	86,000
إجمالي الزيادة في العمالة (2003-2008)**	540,000	431,000
التعليم		
توجهات طلاب المرحلة الثانوية نحو الدراسة العلمية (2007-2008)	%36	%50
عدد الساعات الدراسية للمرحلة الابتدائية (2007-2008)	576	805
عدد الساعات الدراسية للمرحلة المتوسطة (2007-2008)	565	718
عدد الساعات الدراسية للمرحلة الثانوية (2007-2008)	525	718
متوسط نسبة المقبولين في الكليات العملية والتكنولوجية الجامعية (2003-2008)	%39	%55
نسبة طلاب الدراسات التطبيقية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي (2007-2008)	%27	%40
البعثات الداخلية في الجامعات الخاصة (2007-2008)	2,500	8,000
نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي (2007-2008)	%0.2	%1.0
الصحة		
مراكز جديدة للرعاية الصحية الأولية (2007)		34
عدد عيادات الأسنان (2007)	194	300
معدل أطباء الأسنان (نسمة لكل طبيب أسنان) (2007)	3,000	1,000
تطوير مختبرات صحية (عدد المختبرات)		75
إنشاء مختبرات صحية جديدة		48
معدل خدمة التمريض (ممرض لكل طبيب) (2007)	2	4
معدل الأسرة لكل ألف نسمة (2007)	1.83	3
نسبة تغطية التأمين الصحي للمواطنين والمقيمين (2007)		%100
التنمية والرعاية الاجتماعية		
حدود الزيادة في المعاش التكميلي		%67
عدد أندية الأطفال (2007)	9	19
عدد فرق الرعاية المتنقلة للمسنين (2007)	6	24
عدد الورش المحمية للمعاقين		6

* بلغ عدد السكان 3.4 مليون نسمة عام 2008، ومن المتوقع أن يصل إلي 3.6 مليون نسمة عام 2014 (نهاية خطة التنمية).

** تجدر الإشارة إلي أن هناك سياسات للحد من العمالة الهامشية، مما يعني أن حجم العمالة الوافدة وبالتالي السكان الوافدين، من المستهدف أن ينخفض خلال سنوات خطة التنمية.

جدول (11): الأهداف الكمية للرعاية السكنية خلال سنوات خطة التنمية

البيان	10/2011	11/2012	12/2013	13/2014	الإجمالي خلال سنوات خطة التنمية
إجمالي القسائم	1,014	12,300	15,885	3,000	32,199
إجمالي البيوت	0	1,470	3,289	7,242	12,001
إجمالي الشقق	0	0	1,185	2,080	3,265
الإجمالي	1,014	13,770	20,395	12,322	47,465

ثانياً: المتطلبات التشريعية لخطة التنمية 2014/2013-2011/2010

(1) متطلبات تشريعية في المجال الاقتصادي

وذلك من خلال إصدار أو تعديل التشريعات التالية:

1) قانون التخصيص
2) قانون شراكة القطاعين العام والخاص
3) قانون حماية المنافسة
4) قانون حماية المستهلك
5) قانون الشركات التجارية
6) قانون ضريبة القيمة المضافة
7) قانون الوكالات التجارية
8) قانون المشتريات والمناقصات العامة
9) قانون لتنظيم عمليات الاندماج والتوحيد والاستحواذ
10) قانون لتنظيم عمليات الإفلاس
11) قانون حوكمة الشركات

12) قانون إنشاء هيئة أسواق المال

13) تشريع يسمح بإصدار الصكوك الحكومية

14) قانون التوريق للتمويل التقليدي والإسلامي

15) قانون بشأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة

16) قانون ضريبة الدخل الشامل

17) قانون المشروعات الصغيرة

18) قانون الطيران المدني

19) تعديل قانون أملاك الدولة B.O.T

20) تعديل قوانين نشاط التأمين

21) تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية

(2) متطلبات تشريعية في مجال التنمية البشرية والمجتمعية

وذلك من خلال إصدار أو تعديل التشريعات التالية:

1) قانون العمل في القطاع الأهلي

2) مرسوم بتأسيس هيئة الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم

3) مرسوم بتأسيس المجلس الأعلى للعلم والتكنولوجيا والابتكار

4) قانون شامل لحماية البيئة

5) قانون التعاون الجديد

6) قانون جديد لحماية الأطفال من العنف والاستغلال

7) قانون ذوي الاحتياجات الخاصة

8) قانون الأحداث

9) قانون الصحة النفسية

10) قانون الحضانة العائلية

11) قانون التأمينات الاجتماعية

12) قوانين الرعاية السكنية

(3) متطلبات تشريعية في مجال الإدارة العامة والتخطيط والمعلومات

وذلك من خلال إصدار أو تعديل التشريعات التالية:

1) قانون مكافحة الفساد
2) قانون جديد للتخطيط
3) قانون التجارة والمعاملات الإلكترونية
4) قانون التوقيع الإلكتروني
5) قانون جديد للاتصالات
6) قانون ونظام الخدمة المدنية
7) قانون حماية الملكية الفكرية
8) قانون حق الاطلاع على المعلومات العامة
9) قانون تضارب المصالح
10) قانون حماية المبلغين
11) قانون الإفصاح عن الذمة المالية

ثالثاً: المتطلبات المؤسسية لخطة التنمية 2011/2010- 2014/2013

(1) متطلبات مؤسسية في المجال الاقتصادي

1) إنشاء هيئة سوق المال
2) إنشاء المجلس الأعلى للتخصيص – ضمن القانون المقترح
3) إنشاء هيئة لتنظيم أنشطة النقل
4) إنشاء هيئة لتنظيم نشاط الاتصالات
5) إنشاء هيئة للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم

6) إنشاء هيئة للضريبة

7) إنشاء هيئة لحماية المستهلك

(2) متطلبات مؤسسية في مجال التنمية البشرية والمجتمعية

1) إنشاء مركز متخصص لتطبيق منظومة المؤهلات المهنية

2) إنشاء مركز وطني للتقييم والقياس للتعليم العام

3) إنشاء مجلس أعلى لمؤسسات التعليم العالي

4) إنشاء مجلس أعلى للعلم والتكنولوجيا والابتكار

5) إنشاء صندوق إسكاني للمرأة

6) إنشاء مركز فني للصحة والسلامة المهنية

(3) متطلبات مؤسسية في مجال الإدارة العامة والتخطيط والإحصاء

1) تأسيس معهد للتخطيط والإحصاء

2) إنشاء هيئة للنزاهة والشفافية

3) إنشاء مؤسسة البريد

البرامج والمشاريع التنفيذية والإنشائية

يركز مقترح الإطار العام لخطة التنمية (2014/2013-2011/2010) على حزم متكاملة ومتناسقة من السياسات العامة التي تمثل آليات متنوعة لتحقيق أهداف خطة التنمية في المجالات التنموية، وبما يعكس رؤية الدولة ويترجم الأهداف الإستراتيجية للتنمية كما وردت في صدر هذه الوثيقة.

ونظرا لهذا الدور المحوري الذي توليه وثيقة خطة التنمية 2011/2010-2014/2013 المقترحة لتلك السياسات وما يمثله من تغير ملحوظ في آليات تنفيذ خطة التنمية، فإن الأمر يقتضى الاتفاق بين شركاء التنمية على محتوى ومكونات حزم السياسات التي تضمنتها وثيقة خطة التنمية 2011/2010- 2014/2013 ابتداء، ويجب عند إعداد مكونات برامج العمل الحكومية والخطط السنوية الالتزام بما ورد في سياسات خطة التنمية للأعوام (2014/2013-2011/2010).

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من المشاريع المستهدفة والمحددة من ضمن خطة التنمية 2011/2010- 2014/2013 أو برنامج العمل – والتي تهيئ البيئة لانطلاق عملية التنمية وتسهم في تحقيق أهداف خطة التنمية 2011/2010- 2014/2013 وتنفيذ سياساتها - سوف تحتاج إلى إصدار أو تعديل بعض التشريعات، وإنشاء بعض الهياكل المؤسسية، مما يؤكد على أهمية إقرار السياسات العامة لخطة التنمية 2011/2010- 2014/2013 وتوفير متطلباتها التشريعية والمؤسسية كمرحلة أولى، على أن يعقب ذلك - وفي سياق إعداد الخطط السنوية – إدراج المشاريع بكافة تفصيلاتها.

متطلبات وإجراءات المتابعة والتقييم

يمثل نشاط المتابعة عنصرا هاما في نجاح عملية التخطيط، ويقدم إسهامات هامة للمخطط ومتخذ القرار وللإطراف المعنية بخطة التنمية. وهي تشمل:

- **دعم مرونة خطة التنمية**، حيث يساعد نشاط المتابعة في توفير مدخلات حقيقية لتقييم مدى واقعية السياسات والأهداف الكلية للخطة التنمية في الواقع العملي.
- **كشف أوجه الانحراف عن مستهدفات خطة التنمية وبيان أسبابه**، كما يرصد المشكلات التي أدت إلى الانحراف المذكور للتعامل معها وتصويبها وتلافيها مستقبلا.
- **تعديل وتطوير قاعدة البيانات التخطيطية**، الأمر الذي يدعم بناء الخطط السنوية التالية وفقاً لبيانات أكثر دقة.
- **التواصل والتفاعل المباشر بين شركاء التنمية**، وعلى الأخص بين جهاز التخطيط والشركاء في الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- **دعم التفاهم المشترك بين السلطتين التنفيذية والتشريعية**، حيث يعتمد نشاط المتابعة على معايير موضوعية لقياس مدى التقدم أو التعثر أو التراجع في تحقيق مستهدفات خطة التنمية المختلفة، الأمر الذي يوفر رؤية واضحة أمام السلطتين حول التقدم في تنفيذ خطة التنمية بما يدعم تعاونهما المشترك لاستكمال تحقيق أهدافها.

وتقدم خطة التنمية 2011/2010- 2014/2013 مقترحا لإنشاء منظومة للمتابعة التخطيطية لمتابعة سياسات خطة التنمية وبرامجها وأهدافها الكمية، ويتكون الهيكل المقترح للمنظومة من:

1) **اللجنة التوجيهية العليا** للمنظومة، ويقترح أن تتشكل اللجنة التوجيهية العليا برئاسة وزير الدولة لشئون التنمية، وعضوية عدد من الأطراف ذات العلاقة.
2) **منسق عام لفرق العمل التابعة للجنة**، يشرف على فرق عمل تشكل حسب متطلبات عمل اللجنة ويقدم التقارير الدورية إلى اللجنة.

وترفع تقارير متابعة دورية لرئيس اللجنة التوجيهية العليا، ومجلس الوزراء، والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، والجهات الحكومية المعنية بتنفيذ السياسات والبرامج والمشروعات. إضافة إلى الجهات الأخرى ذات العلاقة حسب طلب رئيس اللجنة التوجيهية العليا.